الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الجلسة ١٤٣٣

الثلاثاء، ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس بالإنابة: السيد ريميريز دى استينوز بارسييلا . . . . . (كوبا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ريميريز دي استينوز بارسييلا (كوبا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

مسألة جبل طارق (A/AC.109/1195).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): معروضة على اللجنة ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة، واردة في الوثيقة A/AC.109/1195.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن وفد اسبانيا طلب المشاركة في نظر اللجنة في هذه المسألة. ووفقا للممارسة المعتادة، وما لم أسمع اعتراضا، سأدعو وفد اسبانيا إلى أن يشغل مقعدا على طاولة اللجنة.

تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دي زولويتا (اسبانيا) وأعضاء وفده مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): فيما يتصل بالنظر في هذا البند، أود أن أبلغ اللجنة بأن رئيس وزراء جبل طارق، الأونورابل جو بوسانو، طلب أن يدلي ببيان. وما لم يكن هناك اعتراض، ووفقا للممارسة السابقة أقترح دعوته للقيام بذلك.

تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد جو بوسانو، رئيس وزراء جبل طارق، مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء جبل طارق.

السيد بوسانو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، شكرا لكم على إتاحة الفرصة لي مرة أخرى لمخاطبة اللجنة الخاصة نيابة عن شعب جبل طارق. أود أولا أن أنتهز هذه الفرصة لأسجل تقديري للاستقبال الحار الذي أولاني إياه سلفكم، السفير ريناغي لوغيا، عندما مثلت لأول مرة أمام

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

94-85993
9485993

هذه اللجنة في عام ١٩٩٢ وأيضا في المرة الثانية عام ١٩٩٣.

ويمكنني أن أؤكد للجنة إن هذا جعلني أشعر بأنني في بلدي بين أصدقائي منذ اليوم الأول لمجيئي. وقد شجعني هذا على أن أنظر إلى هذه اللجنة، كما شجع شعب جبل طارق أيضا على أن ينظر إلى هذه اللجنة - باعتبارها المحفل الذي يمكننا أن نعبر فيه عن مشاعرنا العميقة بشأن الاعتراف بحقنا بوصفنا شعبا مستعمرا وبشأن حماية هذا الحق.

أود أن أقول إنني نقلت هذا بإخلاص إلى جبل طارق. وبالفعل أذاع نص بياني ومثولي أمام اللجنة الخاصة تلفزيون جبل طارق وقامت بتناولهما صحافتنا على نطاق واسع. وبقيامنا بهذا، أعتقد أننا قدمنا إسهاما صغيرا في الوفاء بقرار الجمعية العامة ٤٦/٤٣ الذي تاريخه ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، والذي دعا إلى الإعلان المستمر والواسع الانتشار لأعمال الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار وبشكل خاص لأعمال اللجنة الخاصة - وهذا القرار، بطبيعة الحال هو الذي صوتت ضده الدولة القائمة بالإدارة إلا أن الحكومة الإقليمية في جبل طارق تؤيده تمام التأييد.

منذ مثولي آخر مرة أمام هذه اللجنة، اتخذت الجمعية العامة قرارا آخر بشأن نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار: القرار ٥٣/٤٨ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وهذا القرار الجديد الذي اتخذ قبل حوالي ستة أشهر لم يحظ أيضا بتأييد الدولة القائمة بالإدارة. لقد أكد القرار مجددا العديد من المشاعر التي أعرب عنها في القرار الذي ذكرته من قبل. وبالإضافة إلى هذا طلب من الأمين العام أن يسعى إلى الحصول على تعاون الدولة القائمة بالإدارة التام في عدد من المجالات وأن يزيد المعلومات عن الأقاليم التي تنظر اللجنة الخاصة فيها. وقد أبرز أهمية الإعلان كأداة لتعزيز أهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ودور الرأي العام في المساعدة الفعالة لشعوب الأقاليم المستعمرة على تحقيق تقرير المصير والاستقلال.

وأعتقد أن مثولي أمام هذه اللجنة يساعد على تحقيق أهداف ذلك القرار. وبالفعل، أود أن أطلب من اللجنة أن تنظر في ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة. ان اللجنة سوف ترى كيف أوضحت هذه النقطة نفسها وبشكل مستمر، نيابة عن شعب بلادي، ليس فقط أمام اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة، ولكن أيضا في كل فرصة أخرى أتيحت لي للتكلم على المستوى الدولي. إن دعم شعب بلادي لاستئصال الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ ورغبة شعب بلادي في التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة في تحقيق هذا الهدف، يساعدان، في اعتقادي، على تهيئة مناخ للرأي العام مؤات للاعتراف بحق شعب جبل طارق غير القابل للتصرف في تقرير المصير، الذي أعتقد أن القرار يرمي إلى تحقيقه.

لقد اتخذت الجمعية العامة قرارا آخر، هو القرار ٥٢/٤٨ بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وسوف أشير في هذه النقطة الى عنصر واحد فقط من هذا القرار الآخر، لأنني أعتقد أنه يرتبط بمسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار.

والفقرة ١١ من القرار ٥٢/٤٨ تدعو أيضا الدول القائمة بالإدارة أن تواصل التعاون مع اللجنة الخاصة في الاضطلاع بولايتها، وأن تستقبل البعثات الزائرة للأقاليم بغية الحصول على معلومات مباشرة عنها والتحقق من رغبات سكانها وطموحاتهم.

ومرة أخرى لم يلق هذا القرار تأييد الدولة القائمة بالإدارة. ولكنه حظي بتأييد حكومتي - حكومة الإقليم. ويؤسفني أنه يتعين علي أن أخبركم سيدي الرئيس، أنه على الرغم من طلب حكومتي إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تضع الترتيبات اللازمة لتوجيه دعوة إلى بعثة اللجنة الخاصة لزيارة بلادنا بغية الحصول على معلومات مباشرة والتحقق من رغبات سكانها وطموحاتهم، فقد تم رفض هذا الاقتراح.

وبالرغم من إحساسي بالتقدير لأن القرار يطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تفعل ذلك،

فإنني أقول للجنة الخاصة أنها لا تحظر على الحكومة الإقليمية للإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي أن تصدر فعليا، وبمبادرة منها، مثل هذه الدعوة، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأفعل ذلك الآن، رسميا وعلنيا. وأعتقد أنه ليست هناك طريقة أخرى أثبت بها لهذه اللجنة صحة المعلومات التي أقدمها لمساعدتها في الاضطلاع بولايتها أفضل من إتاحة الفرصة لوفد من اللجنة لزيارة جبل طارق والتعرف على حقيقة وضعنا وحقيقة هويتنا بوصفنا شعبا، بطريقة مباشرة وبصورة شخصية.

وثمة أشياء كثيرة في القرار ٥٢/٤٨ تبدو لنا ذات صلة مباشرة بالوضع الاستعماري القائم في جبل طارق. واسمحوا لي أن أقول أن حكومتي تشعر بتشجيع كبير عندما تجد في الفقرة ٤ من القرار أن الجمعية العامة تؤكد مرة أخرى دعمها لطموحات الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري إلى ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال. وقد انقضت حتى الآن ٣٠ سنة منذ أن أبلغت اللجنة بطموحاتت شعب جبل طارق إلى ممارسة حقه في تقرير المصير. واسمحوا لي أن أقول إن هذه السنوات الـ ٣٠ لم تضعف عزيمتنا، وإنما جعلتنا بدلا من ذلك مصممين أكثر من أي وقت مضى على ضمان ألا يسلبنا أحد من حقنا هذا.

وليس في القرار ٥٢/٤٨ ما يوحي بأن جبل طارق يختلف بأي شكل من الأشكال في هذا المجال عن أي إقليم مستعمر آخر. وكما أشرت عندما مثلت في السابق أمام اللجنة الخاصة، في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، جرى في مناسبات كثيرة التأكيد مرارا وتكرارا على عالمية وانطباق سيادة مبدأ تقرير المصير على كل معيار منافس آخر. ومع ذلك أرى أنه ينبغي لي أن أشرح هذه النقطة بالذات لأتمكن من اقناع اللجنة الخاصة بالهوية الحقيقية لشعب جبل طارق ولأفضح بشكل كامل زيف الادعاءات التي استخدمت قبل ربع قرن في محاولة لحرماننا من هذا الحق. وأنا أفعل ذلك واضعا نصب عيني بصفة خاصة الفقرة ١٠ من القرار. ففي هذه الفقرة يطلب إلى اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة للتنفيذ الفوري والتام للإعلان والقيام بالأعمال التي طلبتها الجمعية العامة فيما يتعلق بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار في جميع الأقاليم التي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير والاستقلال. وتطلب الفقرة ١٠ بصفة خاصة إلى اللجنة الخاصة وضع مقترحات محددة للقضاء على ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

وقلت من قبل إن الكثير مما ورد في القرار ٥٢/٤٨ ينطبق بصورة مباشرة على جبل طارق. ومن قراءة نص هذا القرار، الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، لا أعتقد أن أحدا يستطيع أن يتوصل إلا إلى نتيجة واحدة - طلب موجه من الجمعية العامة إلى لجنتكم، سيدي الرئيس، بوضع مقترحات نابعة بصورة محددة وخالصة من منظور إعمال حق تقرير المصير والاستقلال للشعوب المستعمرة في كل إقليم من الأقاليم الـ ١٨ غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتي لا تزال ولاية اللجنة قائمة بشأنها. وأشير هنا إلى الطلب المحدد الوارد في الفقرة ١٠ من القرار. وإذا أصغيتم إلي بأناة، سيدي الرئيس، سأقتبس مما تطلبه الفقرة ١٠ (أ) إلى هذه اللجنة:

> "وضع مقترحات محددة للقضاء على ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين".

وفي الفقرة ١٠ (د) يطلب إلى اللجنة

> "الاستمرار في إيلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة، ولا سيما بإيفاد بعثات زائرة منتظمة"،

وهي البعثات التي أشرت إليها بالطبع من قبل عندما أوضحت أن هذه البعثات الزائرة ستكون موضع ترحيب كبير لدى الحكومة الإقليمية. وتستمر الفقرة في الطلب إلى اللجنة

> "توصية الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يجب اتخاذها لتمكين سكان تلك الأقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال".

إنني أعلق أهمية كبيرة على هذه العبارات. وأود أن أطمئن إلى أنني أجهض في بياني هذا إلى اللجنة الخاصة أية محاولة محتملة لدفعها إلى تقديم اقتراحات إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين على أساس يختلف عما يطلبه القرار. إن القرار لا يطلب إلى اللجنة الخاصة مساءلة حق أي من الشعوب المستعمرة في تقرير المصير بسبب المطالب الإقليمية من الدول المجاورة.

وفي رأيي، سيدي الرئيس، أنه لدى التداول، كما ستفعلون دون شك في لجنتكم، بشأن كيفية الاستجابة لهذا الطلب، وبشأن المقترحات المحددة التي تقرر لجنتكم رفعها الى الجمعية العامة فيما يتعلق بكل من الأقاليم التي لا تزال توجد بها مظاهر الاستعمار، فإن النقطة الوحيدة التي طلبت الجمعية العامة من اللجنة النظر فيها في هذه المداولات هي ما هو أفضل سبيل لتمكين شعب الإقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير. وفي رأيي، سيدي الرئيس، أنه إذا بذلت أي محاولة لمعاملة جبل طارق بصورة مختلفة - بأن يقال لأهالي جبل طارق، "في حالتكم أنتم تتكلمون عن مطلب إقليمي يرجع عهده الى ٢٩٠ سنة مضت" - فلن تكون سبيلا لممارسة السكان حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير؛ على العكس، ستكون سبيلا لإدامة الاستعمار وإنكار حق تقرير المصير عليهم. وان ذلك في واقع الأمر، من شأنه أن يكون إنكارا للقرار ٥٢/٤٨ وإنكارا لمهمة اللجنة الخاصة.

إن موقف حكومتي الذي كررنا ذكره في كل مناسبة ممكنة، وفي كل مرة مثلت فيها أمام هذه اللجنة وفي كل فرصة أخرى، هو أن من المستحيل تحقيق إنهاء الاستعمار دون تحقيق تقرير المصير. إن إنهاء الاستعمار لا يتأتى إلا بالممارسة الفعلية لتقرير المصير من جانب السكان الأصليين للأقليم المستعمر. وإنني أبرز هذا العنصر بذاته قبل جميع العناصر الأخرى، كما يمكن أن ترى اللجنة، لأن هذه أهم مهمة يتعين عليّ الاضطلاع بها في بياني أمام اللجنة الخاصة نيابة عن شعبي حتى نضمن ألا نكرر، أو ألا نجازف بأن نكرر أخطاء الماضي، مما من شأنه أن يقلل، لا أن يزيد من احتمالات تحقيق إنهاء استعمار جبل طارق.

وعلى الرغم من أن مملكة اسبانيا، بخلاف الدولة القائمة بالإدارة، صوتت تأييدا للقرار ٥٢/٤٨، فإننا نعرف جميعا أنها احتجت بأن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق في حالتنا. وهذه حجة نرفضها، حجة كان عرضها قد تم هنا قبل ٣٠ عاما. لذلك أود، بعد إذن اللجنة، أن أثبت عدم الانطباق المطلق لهذه الحجة اليوم، إذا كان لها حقا على الإطلاق أي جوهر قبل ثلاثين عاما.

أعتقد حقا أن السبب في إيلاء اهتمام أقل مما ينبغي قبل حوالي ٢٥ الى ٣٠ سنة لحق شعبنا في تقرير المصير هو أن صورة جبل طارق كانت تطغي عليها هيمنة النشاط العسكري على الهيكل الاقتصادي.

ولدى مثولي أمام اللجنة الرابعة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، لفت الانتباه الى هذه الحقيقة عندما أشرت الى أن الحكومة الأسبانية في عام ١٩٦٧، ردت، أمام اللجنة الرابعة ذاتها عندما تحدتها الحكومة البريطانية بالسؤال عما إذا كانت أسبانيا تقبل تقرير المصير لجبل طارق، بأن المملكة المتحدة ينبغي أن تقوم أولا بتفكيك وجودها العسكري وعندئذ ستكون أسبانيا على استعداد للإجابة على هذا السؤال. لقد أوضحت أن الوجود العسكري قد فكك في غضون الثلاثين عاما الماضية وأنه لا توجد دلالة واضحة على وجود تغيير في موقف أسبانيا تجاه حقوق شعب جبل طارق.

وبغية التوسع في هذه النقطة أود أن أتناول إشارة. إنها بيان أدلت به الحكومة الأسبانية في ١٨ أيار/مايو ١٩٦٦ في مذكرة تحتوي على مقترحات بإنهاء استعمار جبل طارق وتتناول بالإشارة شعب جبل طارق. وقد اخترت هذه الإشارة لأن اللجنة قد تكون أقدر مني على تقييم مدلولها. لقد وصفنا في ذلك البيان بأننا مجموعة بشرية مشكلة تشكيلا مصطنعا. يقول البيان:

> "جبل طارق هو أيضا تجمع بشري، وهذا جانب آخر من جوانب المشكلة. إن ادعاء بريطانيا العظمى هو اليوم أن سكان جبل طارق ينبغي أن يقرروا مستقبله، رابطة بذلك، بطريقة تقرير المصير، الإقليم

بسكانه؛ وهذا يغير أساسا الصفات الأصلية للحالة، التي كانت حالة علاقة ثنائية بين انكلترا وأسبانيا، والتي مع ذلك استبعدت اسبانيا منها لمصلحة الغير. لكن هذا الغير ليست له الصلاحية لأن جبل طارق هو مجرد قاعدة عسكرية، والقاعدة لا يمكن إلا أن تنتمي الى البلد الذي يحتلها أو الى البلد الموجودة فيه إقليميا. وأي شيء آخر يكون منافيا للعقل، على سبيل المثال كأن يقال بأن القاعدة الأمريكية في غوانتانامو في كوبا، ينبغي أن تكف عن كونها أمريكية، دون أن تعاد الى كوبا، بل ينبغي أن يقرر مصيرها السكان المزعومون الذين يعيشون هناك".

"لست مطلعا على غوانتانامو في كوبا، لكن بوسعي أن أؤكد أنه لا توجد قاعدة عسكرية تستحق الذكر في جبل طارق؛ وأن شعب جبل طارق لديه حس بالهوية يمتد أكثر من ٢٩٠ سنة؛ وأن تلك الهوية هي أقوى اليوم، دون قاعدة عسكرية، مما كانت عليه في الستينيات عندما وجدت قاعدة عسكرية؛ وأنه لا يراودني الشك، سيدي الرئيس، في أنكم إذا قمتم بزيارتنا وهو الأمر الذي أرغب في أن تقوموا به، سوف تخلصون أنتم أنفسكم الى هذه النتيجة".

إن أحد التطورات التي وقعت في الإقليم منذ آخر مرة مثلت فيها أمام اللجنة هو إقامة عطلة جماهيرية للاحتفال بيومنا الوطني في ١٠ أيلول/سبتمبر. أشرت الى هذا عند مثولي أمام اللجنة الرابعة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وهناك عاملان أود أن تنظر فيهما اللجنة الخاصة بالنسبة الى يومنا الوطني. إن الاحتفالات باليوم الوطني في جبل طارق قد أدت الى تفجر المشاعر. وهذا ما ستجده اللجنة متجليا في الكتيب الإعلامي الذي عممته على الأعضاء.

لقد كان احتفال شعب خرج أخيرا من عهد ويعرب عن نوع من الشعور شهدناه متجسدا في أجزاء أخرى من العالم في عملية إنهاء الاستعمار - أنه نوع من الاحتفال الذي شهدناه في شوارع كيبتاون عند إنهاء الفصل العنصري. لقد كان يوما من أيام الصداقة، ويوما للأسر، ويوما كان يخبر فيه شعب جبل طارق العالم بأسره أنه لم يكن مجرد مجموعة بشرية ملتصقة بقاعدة عسكرية، ولكن شعب حقيقي له مصير حقيقي.

وثمة سمة أخرى لذلك اليوم تمثلت في وجود عدد من الشخصيات السياسية من البلد المجاور لنا، وهو مملكة اسبانيا، وهي شخصيات انضمت إلينا وشاركتنا الاحتفال. وفيما يعرف بإعلان كيسميتس لأنه تُلي في اجتماع جماهيري في "ميدان كيسميتس" في جبل طارق، قام عدد من المنظمات التمثيلية من مختلف مناطق أسبانيا بتأييد حق تقرير المصير لشعب جبل طارق. وفي ذلك الإعلان، أعلنت المنظمات الأسبانية ما يلي:

"نعرب لشعب جبل طارق عن تأييدنا الراسخ لحقه في تقرير المصير وإنهاء الاستعمار، على أساس أن شعب جبل طارق وحده هو الذي بوسعه أن يقرر مركزه السياسي المستقبلي، فوق وقبل مصالح مدريد ولندن ومعاهدة أوترخت، بما في ذلك خيار الاستقلال إذا قرر شعب جبل طارق ذلك".

وأعتقد صادقا أنه على الرغم من أن الموقف الرسمي لمملكة أسبانيا لم يتغير، تهب رياح التغيير في اسبانيا وتجلب بعناد ذلك البلد الى مواجهة واقع هوية أبناء جبل طارق وحقهم في تقرير المصير بوصفه السبيل الوحيد المتاح للقضاء على المفارقة التاريخية المتمثلة في وجود مستعمرة في أوروبا الغربية.

لقد كان ما حدث في عام ١٩٩٣ من بعض النواحي تتويجا لعملية بدأت منذ عام ١٩٤٥، ومرة أخرى، أبرزت هذا في الكتيب التثقيفي الذي قدمته لكم. أثناء الحرب العالمية الثانية، أخلت الدولة القائمة بالإدارة معظم السكان المدنيين من المستعمرة بغية استيعاب مزيد من القوات المسلحة لمحاربة الفاشية. وإن نساء وأطفال جبل طارق الذين تركوا ديارهم - -كنت من بينهم، وكان عمري لا يتجاوز بضعة أشهر

قد فعلوا ذلك اعتقادا منهم بأن ذلك كان اسهامهم في المجهود الحربي. ولكن بعد الحرب تطلبت إعادة أهالي جبل طارق من الأماكن التي نُقلوا اليها، من لندن ومن المعسكرات في جامايكا ومادتيرا وفي شمال أيرلندا كفاحا. ولو لم يكن شعب جبل طارق شعبا حقيقيا بالفعل، لو كان، كما وُصف عام ١٩٦٦، مجموعة بشرية مشكلة بصورة اصطناعية، لما كان من الصعب عليه الاستقرار في الأماكن التي نقل إليها.

إن أصل السياسة في جبل طارق بين السكان المدنيين كان الدافع لإعادتهم الى ديارهم. وذلك الإحساس بالهوية الذي التحم في العودة الى وطننا أبقي حيا وتطور اليوم الى مفهوم بالغ الوضوح بأننا لن نزحزح عن عزمنا على تحقيق الاعتراف ببلدنا. ولقد كانت حركة الحقوق المدنية هذه هي التي أدت الى المطالبات بالاستقلال المحلي وبالحكم الذاتي في أوائل الخمسينيات. ولقد كان نفس الشعور الذي ساد في نفس الوقت في كل مستعمرة أخرى تسعى الى تحقيق تقرير المصير. وقد استمرت تلك العملية الى حين التغييرات الدستورية في الستينيات.

لقد حدث، منذ دستور عام ١٩٦٩، تغيير طفيف في المركز القانوني لجبل طارق والعلاقة القانونية مع الدولة القائمة بالإدارة. وأرى أن عداء جارنا لزيادة تطورنا الدستوري عامل مؤثر.

وأقول لهذه اللجنة أنه، بصرف النظر عن الهدف النهائي المتمثل في إنهاء الاستعمار وممارسة تقرير المصير، تشكل العملية المستمرة في زيادة الحكم الذاتي جزءا من فلسفة اللجنة الخاصة، واللجنة الرابعة والأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس، في عام ١٩٩٢، أخبرت حكومتي الدولة القائمة بالإدارة بأنه ينبغي تناول الدستور بالنظر الى اعتقادنا بأن دستورا ظل على حاله دون تغيير طوال ٢٥ عاما لم يعد يجسد تجسيدا كافيا واقع المسؤوليات التي تتحملها الحكومة الإقليمية عن اقتصاد بلدنا ورفاهه وتنميته.

وثمة جانب من العلاقة الدستورية مع المملكة المتحدة ركز عليه أعضاء هذه اللجنة في الستينيات من القرن العشرين في تواز مع اهتمامهم بالوجود العسكري وذلك الجانب يتمثل في مسألة القوات الاحتياطية للحاكم العسكري لجبل طارق. وقد أخبرت اللجنة في ذلك الوقت بأن القوات الاحتياطية هذه لم تستعمل مطلقا وليس من المحتمل أن تستعمل. وتبقى القوات الاحتياطية هذه في دستور عام ١٩٦٩، ومرة أخرى، على الرغم من أن القوات هناك، ذكر في أكثر من مناسبة أن من غير المتصور أن يجري تشغيلها فعليا. هذه النقطة ذكرها على وجه التحديد حاكم جبل طارق، السير ديريك ريفيل، في آذار/مارس ١٩٩٣، في مقابلة نشرت في "كرونكل جبل طارق" لدى مغادرته لجبل طارق، حينما بيَّن أن استخدام قوات الاحتياط في عالم اليوم أمر غير متصور.

وإذ نعود الى نص قرار الجمعية العامة ٥٢/٤٨، تدعو الفقرة ٨ الدول القائمة بالإدارة الى إنهاء أنشطتها العسكرية في الأقاليم الخاضعة لولايتها وإغلاق قواعدها العسكرية هناك، امتثالا لقرار الجمعية العامة المتصل بالمسألة. وأود أن أسترعي انتباه اللجنة الخاصة الى بعض آثار هذا التوقف العسكري.

في الكتيب التثقيفي الذي سأقدمه للجنة الخاصة، يمكن أن يلمس هذا الأثر في نواح مؤثرة. إن المدخلات الاقتصادية للوجود العسكري قد انخفضت من نسبة ٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الستينيات الى ٩ في المائة تقريبا في الوقت الحاضر. وفي الأسبوع الماضي فقط، أعلنت وزارة الدفاع عن أنه ستجرى تخفيضات إضافية، مما يؤدي الى تدني النسبة المتعلقة بالقاعدة العسكرية الى ٣ أو ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة بحلول عام ٢٠٠٠.

إنني واثق تماما من قدرتنا على البقاء اقتصاديا وعلى توفير مستقبل آمن لشعبنا، مع إتاحة فرصة متكافئة للتنافس دون إزعاج من جانب الدولة المجاورة، ومع تقديم المساعدة المالية والتقنية من جانب الدولة القائمة بالإدارة وهي المساعدة اللازمة لإحداث التغييرات اللازمة في هيكل اقتصادنا. وهذا لا يعني أن التخفيضات التي حدثت بالفعل لم تؤد الى مصاعب في بلدنا. وأود أن استرعي انتباه

اللجنة الخاصة الى بعض الآثار الناجمة عن هذه التخفيضات العسكرية.

إن الانسحاب العسكري له أثر على تحرير الأصول والأرض. ومع ذلك، تحت تصرف حكومتي موارد محدودة لتحويل مبان ومنشآت عسكرية مهجورة الى أنشطة تولد دخلا وتوجد عمالة في وقت قصير؛ وعلاوة على ذلك، أن هذه المباني تحرر في بعض الأحيان أسرع من إيجاد استخدامات أخرى لها. وهي تصبح بسرعة كبيرة أعباء على الموارد المحدودة لحكومة الإقليم. إنني أتكلم عن هذا لأبين أن هناك مصاعب.

وقد أنشأنا مؤخرا محفلا اقتصاديا مشتركا مع الدولة القائمة بالإدارة للنظر في الموارد، البشرية والطبيعية، التي ستصبح متاحة نتيجة لنقل الأراضي الى حكومة الإقليم ولتحليل ما هو مطلوب لتحقيق الاستثمار الداخلي ولتوليد أنشطة اقتصادية بديلة لاستبدال الموارد التي قدمتها سابقا ميزانية الدفاع البريطانية في جبل طارق. وقد استمرت هذه العملية لفترة قصيرة جدا، ولم تبدأ إلا منذ بضعة أشهر. بيد أنها الطريقة التي نعتقد أن المسألة ينبغي أن تحل بها، على أساس المفهوم الذي أيدته الحكومة البريطانية في مؤتمر لندن المعني بالأقاليم التابعة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وهو المؤتمر الذي أشير اليه في ورقة عمل الأمانة العامة (A/AC.109/1195).

وتسجيلا للحقيقة، إن الرأي الذي أعرب عنه في ذلك المؤتمر كان أن الدولة القائمة بالإدارة، فيما يتصل بالإقليم المستعمَر، كان لها دور وصاية بموجبه تعين عليها أن ترد على هذه اللجنة، واللجنة الرابعة، والجمعية العامة. وبصراحة، يراودني القلق بأنه في تجربتنا، تجربة المفاوضات الثنائية بين الدولة القائمة بالإدارة ومملكة اسبانيا، ان مجالات الاهتمام المشترك للطرفين كليهما كانت في معظم الأحيان تدرس على نحو وثيق، بينما تهمل رغبات شعب الإقليم المستعمَر، ومصالحه حقا. ولا تعني حقيقة أننا إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي، بالنسبة لحكومتي، ان الآخرين لهم الحق في حكمنا. إنها تعني أن الآخرين يعملون بالنيابة عنا بوصفهم لوكو بارينتيس ويقومون بدور الحماية حتى نصبح أقوياء بما فيه الكفاية لنتمكن من حكم أنفسنا.

انتقل الآن الى العملية التفاوضية الثنائية التي كثر التبجح بشأنها والتي شاركت فيها الدولة القائمة بالإدارة والبلد المجاور مشاركة متقطعة منذ الستينيات، تطبيقا لقرارات تدعوهما الى الاجتماع لمناقشة مستقبل جبل طارق، والتي تواجه الآن بجلاء طريقا مسدودا. وقد أعربت سابقا عن الأمل في عروضي على هذه اللجنة وعلى اللجنة الرابعة بأن كلمات جلالة ملك اسبانيا بشأن البحث عن حل "وفقا لمقتضيات العصر الذي نعيش فيه" كانت مؤشرا على إدراك متزايد من جانب القيادة السياسية في مملكة اسبانيا أنه ليس من الممكن إنهاء الاستعمار دون ممارسة حق تقرير المصير. وآسف أن أقول إن ذلك الهدف لا يبدو اليوم أقرب منه في الستينيات. وفي نفس الوقت، يتعين على أن أقول إننا لا ننتوي التخلي عن ذلك الهدف.

وسترى اللجنة في ورقة عمل الأمانة العامة القرار الذي اتخذه البرلمان المنتخب ديمقراطيا لمملكة اسبانيا في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وهو ينص على ما يلي:

> "إن مجلس النواب يحث الحكومة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاستعادة ممارسة السيادة الاسبانية على جبل طارق وإنهاء الوجود الاستعماري البريطاني." (A/AC.109/1195، الفقرة ٣١)

وقد اتخذ بصوت واحد معارض وصوت واحد ممتنع عن التصويت.

ما يدور بالتحديد بخلد البرلمانيين الاسبان هو الوجود الاستعماري البريطاني في جبل طارق اليوم؟ هل هو الوجود العسكري المنكمش المبرمج فعلا أن يختفي بنهاية القرن؟ هل هو سعادة الحاكم بسلطاته الاستثنائية؟، أو - أسأل نفسي - هل هو أنا وشعبي، لأنهم حتى اليوم يعتبروننا مجموعة إنسانية مشكلة تشكيلا مصطنعا، محرومة من الحق الانساني غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

إن العملية الثنائية التي بُدأت في عام ١٩٨٥ بين الدولة القائمة بالإدارة والبلد المجاور تنص على عقد اجتماعات سنوية بين وزيري خارجية البلدين، في كل من عاصمتيهما، بالتعاقب. وقد انعقد آخر هذه الاجتماعات في آذار/مارس ١٩٩٣. ولم يعقد حتى الآن أي اجتماع في عام ١٩٩٤، ويبدو أنه ليس من المحتمل أن يعقد اجتماع.

إن السيد سولانا، وزير خارجية مملكة اسبانيا، وهو يرفع تقريرا الى لجنة الشؤون الخارجية التابعة لبرلمانه، قال إنه لم يحدد موعد للاجتماع الوزاري المقبل وقد أوضح أنهم كانوا يتطلعون الى الدولة القائمة بالإدارة للتقدم بمقترحات ملموسة قبل أن يعقد اجتماع آخر.

مرة أخرى، يتعين علي أن أكون أمينا تماما مع هذه اللجنة، لن نذرف الدفع لأن العملية التفاوضية التي بدأت نتيجة لإعلان لشبونة واتفاق بروكسل قد انهارت. لقد كنا نعارضها من البداية، لأسباب أوضحتها في عروضي المقدمة الى اللجنة الخاصة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ومرة أخرى أمام اللجنة الرابعة.

في عام ١٩٨٥ قدمت الحكومة الاسبانية اقتراحات محددة للدولة القائمة بالإدارة لإنهاء استعمار جبل طارق، وهذه الاقتراحات رفضت في النهاية في ١٩٩٣. ولم نفهم اطلاقا، سواء في حكومتي أو في حزبي، السبب في أن حكومة صاحبة الجلالة انتظرت ثمانية أعوام قبل أن ترفض اقتراحات تحرم شعب جبل طارق من حق تقرير المصير، وتتعارض، بحكم تعريفها، مع موقف الحكومة البريطانية الذي تدافع عنه باستمرار، وهو احترام رغبات شعب جبل طارق المكرسة في ديباجة دستور جبل طارق.

والذي يتجلى الآن هو أن عملية التفاوض، سواء توقفت تماما أو تأرجحت من سنة لسنة كما حدث في الماضي القريب، سيكون مآلها الفشل. والسبب في هذا، كما شرحت، أن العملية معيبة في جوهرها، فهي آلية ثنائية تحمل في طياتها تنازل أهالي المستعمرة، ضمنا، عن حقوقهم الأساسية، ولن نسمح بأن يحدث هذا التنازل.

اسمحوا لي أن أبين الى أي حد كانت العملية التفاوضية تأتي بنتائج عكسية. إن الجمعية العامة، في مقررها ٤٢/٤٨ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ - الذي اتخذ بتوافق الآراء وكان في واقع الأمر تكرارا لمقررات مماثلة اتخذت في السنوات السابقة - تشير الى عملية التفاوض الثنائية التي نشأت نتيجة البيان الذي وافقت عليه حكومة اسبانيا وحكومة الدولة القائمة بالإدارة في بروكسل يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. وهذه اللجنة تعلم أن بيان بروكسل لعام ١٩٨٤ كان موضع معارضة مستمرة من حزبي: في المعارضة وفي الحكومة. وتدرك اللجنة أيضا أن حكومة الإقليم التي مازلت أرأسها منذ عام ١٩٨٨ لم تشارك في ذلك المحفل التفاوضي. وقد شرحت ذلك بالتفصيل لدى مثولي لأول مرة أمام اللجنة في عام ١٩٩٢.

وفي عام ١٩٩٣، وجهت انتباه اللجنة الى مجلس للتنسيق الاقتصادي أنشأته حكومتي مع المدن المجاورة في المنطقة؛ وشرحت أهداف المجلس المتمثلة في إقامة وتشجيع التعاون بيننا والأجزاء المجاورة من جنوب اسبانيا. ولن أكرر ما قلته آنذاك، بيد أنني أود فقط أن أؤكد، لعلم اللجنة، أن هذه كانت في الواقع مبادرة من جبل طارق تستهدف تشجيع التعاون مع جارتنا على أساس المنفعة المتبادلة، ودون التقيد باعتبارات سياسية، ومن ثم خارج بارامترات ما يطلق عليه عملية بروكسل. ويؤسفني أن أكون مضطرا لإبلاغكم بأن عمل مجلس التنسيق الاقتصادي توقف في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، وأن مؤشرات واحتمالات استئنافه في الوقت الحاضر ضعيفة. وقد جاءت مبادرة عدم مواصلة عمل المجلس من الطرف الاسباني وواجبي إذن أن استطرد قليلا لكي أشرح كيف انتهى الأمر الى هذا الوضع.

تدرك اللجنة تماما أن الوجود العسكري في جبل طارق كان مهما في الستينيات. وتدرك أيضا أن جانبا من الحجج التي كان البلد المجاور يسوقها آنذاك هو أن صيانة هذه المنشآت العسكرية لم تكن ممكنة إلا لأن الدولة القائمة بالإدارة تعتمد على موارد العمالة الموجودة في الإقليم المجاور. وهذا في الواقع كان صحيحا تماما. فما من شك في أن قرار النظام الحاكم في اسبانيا في ذلك الوقت بفرض

حصار على جبل طارق كان يستهدف النيل من صلاحية المنشآت العسكرية بقطع موارد العمالة بقدر ما استهدف تخويف أبناء جبل طارق وإضعاف عزمهم المعقود على الزود عن حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وكانت إحدى نتائج انسحاب العمال الاسبان أنهم توقفوا عن دفع الاشتراكات في نظام التأمين الاجتماعي الرسمي في جبل طارق في ١٩٦٨. واشتراكاتهم قبل تلك السنة لم تكن تكفي إلا لتمويل دفع المعاشات بالأسعار السائدة وقتها. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، أثناء الاجتماع الوزاري السنوي الذي عقد في مدريد في إطار عملية بروكسل الثنائية، صدر إعلان بشأن هذه المسألة. بين وفد المملكة المتحدة أن العمال الاسبان السابقين سيحصلون، اعتبارا من ١٩٨٦، على معاشاتهم بعد إعادة تقييمها بالسعر الراهن الذي يدفع لمن ظلوا في وظائفهم بعد ١٩٦٨؛ وكان من أثر ذلك زيادة الانفاق السنوي من معاشات التأمين الاجتماعي الرسمي بنسبة ١٢٥ في المائة.

وتكفلت الدولة القائمة بالإدارة بتوفير الأموال الإضافية لفترة محدودة، والحكومة التي سبقت حكومتي في جبل طارق والتي كانت تشكل جزءا من وفد المملكة المتحدة أوضحت منذ البداية في ١٩٨٥ أن هذه المدفوعات لا يمكن أن تستمر إلا إذا استمرت الدولة القائمة بالإدارة في توفير الأموال اللازمة. وقد استنفدت هذه المدفوعات في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، وهذا ما دفع المجالس البلدية في المنطقة الى اتخاذ قرار، في تشرين الثاني/نوفمبر، بالانسحاب من مجلس التنسيق الاقتصادي. هذا مثال يثبت أن مبادرة حكومتي بتعزيز التعاون مع المدن المجاورة في المنطقة قد أحبطت بسبب أحداث خارجية تنبع من عملية بروكسل.

مثال آخر نجده في مجال الاتصالات البحرية بين جبل طارق واسبانيا. أوقفت خدمة العبّارات اليومية بيننا وبين ميناء الجيسيراس في خليج جبل طارق في حزيران/يونيه ١٩٦٩، كجزء من حملة شنتها آنئذ حكومة اسبانيا الفاشية التي لم تكن راضية عما سمته التقدم في المحادثات الثنائية التي كانت تجري وقتها مع الدولة القائمة بالإدارة. وفي المحادثات الثنائية مع الحكومة الديمقراطية في اسبانيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، تعهدت مملكة اسبانيا باستئناف خدمة العبارات بين الجيسيراس وجبل طارق. وقد انعكس هذا في التشريع الاسباني اللازم الذي نشر في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ مزيلا جميع المحظورات. إلا أن جميع الإجراءات التطبيقية لتشغيل الخدمة رفضت إداريا بعد ذلك. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، في المحادثات الثنائية بين الدولة القائمة بالإدارة ومملكة اسبانيا، قامت الحكومة الديمقراطية في اسبانيا، مرة أخرى، بتوقيع اتفاق التزمت فيه بالسماح باستئناف خدمة العبارات. وحتى هذا التاريخ مازالت جميع إجراءات التطبيق ترفض إداريا.

المثال الثالث هو ما حدث في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. كما هو معروف، وقع اتفاق بين المملكة المتحدة ومملكة اسبانيا بشأن استخدام الميناء الجوي لجبل طارق. ومع أن حكومة جبل طارق السابقة شكلت جانبا من وفد المملكة المتحدة، فإنها لم تؤيد أحكام الاتفاق، كما أنه لم ينفذ على الإطلاق. وكان الرد الاسباني أن طالب وزير الخارجة بشكل متكرر بأن تتجاهل الدولة القائمة بالإدارة كون عبارة في اتفاق الميناء الجوي لعام ١٩٨٧ تجعل الجهة صاحبة الاختصاص هي برلمان جبل طارق، وأن تقوم بدلا من ذلك بفرضه.

لقد أبرزت الحكومة الاسبانية في عدد من المناسبات أن استمرار وجود سلطات تحفظ للحاكم في دستور جبل طارق، وهي التي أشرت إليها من قبل، يوفر آلية للدولة القائمة بالإدارة لتنفيذ اتفاق الميناء الجوي لعام ١٩٨٧. وأوضحت الدولة القائمة بالإدارة، من جانبها، أنها لا تقبل وجهة النظر الاسبانية وأنها لن تحاول، تحت أي ظرف من الظروف، فرض الاتفاق على الإقليم ضد رغبات الحكومة المنتخبة ديمقراطيا.

وهذه الأمثلة تبين كيف يؤدي وجود حكومة جبل طارق كجانب من وفد المملكة المتحدة، دون أن يكون لها صوتها المستقل، إلى أوضاع تتنافى تماما مع النتائج المراد تحقيقها. وبالإضافة إلى ذلك، أن المفاوضات الثنائية لعملية بروكسل أظهرت أنه كلما

توصل إلى اتفاق مع مملكة اسبانيا في مجال يقع تحت سيطرتها تماما، لا يوجد ضمان بأنه سوف يحترم. وبدلا من التعاون المفيد بشكل متبادل، لا يزال هناك توتر متزايد في العلاقات الثلاثية بين الدولة القائمة بالإدارة ومملكة اسبانيا من ناحية، وبين اسبانيا وبيننا من ناحية أخرى؛ وبيننا وبين المملكة المتحدة في المقابل. فهل نحن بحاجة إلى المزيد من الدلائل لنبين عيوب العملية التي اتفق عليها في بيان بروكسل لعام ١٩٨٤؟

باختصار، منذ صدر البيان في بروكسل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ كانت التفاصيل كما يلي: أولا، التزام قطعته اسبانيا بالسماح باستعادة الاتصالات البحرية ببلدي التي قطعت يوم ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٩، وهو التزام ترجم إلى تعديل للقانون الاسباني، يزيل الحظر الذي فرض في شهر شباط/فبراير ١٩٨٥، ولكن مملكة اسبانيا أوقفته إداريا بعد ذلك بعدم إعطاء التصاريح الضرورية؛ وثانيا، التزام قطعته المملكة المتحدة بتمويل دفع المعاشات المعاد تقييمها، وافترضت اسبانيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ أن يكون مفتوحا وقد انقضى الآن، الأمر الذي تسبب في وقوع أعمال عدائية واحتكاك مع الطوائف المتجاورة؛ وثالثا، اتفاق خاص بالميناء الجوي بشأن الأحكام التي رفضتها أول الأمر وبشكل علني حكومة المملكة المتحدة وجبل طارق، وبعد ذلك بستة أشهر قبلتها المملكة المتحدة وحدها دون موافقة جبل طارق، الأمر الذي تسبب مرة أخرى في نشوء توتر كبير في العلاقات الثلاثية.

إن استياء حكومة اسبانيا بشأن هذه الحالة التي تعني، في نظرها، أن توقعاتها لم تتحقق أدى إلى مفارقة استرعيت انتباه اللجنة إليها من قبل. وأدى بحكومة مملكة اسبانيا إلى أن تقوم في نفس الوقت بالشكوى بشأن المفارقة التاريخية، مفارقة استمرار الوضع الاستعماري في الإقليم، وبالشكوى من أن الدولة القائمة بالإدارة ليست استعمارية بالقدر الكافي لأنها لا تريد فرض اتفاقات غير مقبولة على شعب جبل طارق. وقد شكا من هذا بالتحديد السنيور سولانا عندما خاطب البرلمان الاسباني في شهر نيسان/أبريل من هذا العام، عندما قال إن ما هو غير مقبول بشأن المناقشات الجارية بين حكومته وحكومة المملكة المتحدة هو أن حكومة جبل طارق لها حق الاعتراض على عملية التفاوض.

إن شكوى السنيور سولانا تكشف النقص الذي يعتور قرارات الجمعية العامة السنوية والنقص الذي يعتور نهج مملكة اسبانيا. وفي هذا السياق إن الحلول التي قد تروق للدولة القائمة بالإدارة أو للبلد المجاور قد يكون من المستحيل على حكومة الإقليم أن تقبلها من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. وفي تلك الحالة، بدستور استعماري يشمل في النهاية سلطات تحفظ تمكن الدولة القائمة بالإدارة من فرض إرادتها، لا يزال، من الناحية النظرية، من الممكن أن تمارس تلك السلطات. وأود أن أوضح أنني لا أرى للحظة أن هذا السيناريو هو ما نواجهه الآن. إن استخدام سلطات التحفظ أمر لا يفكر فيه، ولا يمكنني أن أتصور للحظة أن حكومة المملكة المتحدة ستحاول أبدا فرض قرارات في أي مجال من المجالات على حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية لشعب جبل طارق.

لقد حاولت أن أعطي اللجنة الخاصة فكرة عن مجرى الأمور بالنسبة لنا في الشهور الإثني عشر الماضية منذ مثولي الأخير أمامها. لقد حققنا نجاحات في تعميق هوية شعبنا وفي كسب بعض الأصدقاء في البلد المجاور. وتواجهنا مصاعب في التغلب على التغيير الاقتصادي، وفي النتائج غير المباشرة لتلك التغييرات في العلاقات داخل مجتمعنا ومع جيراننا.

وفي هذه الظروف يتعين على شعب جبل طارق بالضرورة التطلع إلى اللجنة الخاصة باعتبارها الكيان الموجود في أسرة الأمم الذي تقع عليه مسؤولية خاصة عن مصيره وعن رفاهه. وإنني أقول لكم - سيدي الرئيس - وللجنتكم - إنه مهما كانت الآراء التي تعربون عنها بالنسبة لجبل طارق، يجب أن يكون هدفكم الرئيسي هو حماية سكان الإقليم والدفاع عن حقوقهم الأساسية غير القابلة للتصرف، وقد كانت هذه هي مهمة اللجنة منذ نشأتها، وستظل مهمتها إذا ما كان لها أن تحقق هدفها، هدف استئصال الاستعمار بنهاية القرن.

سيدي الرئيس، لقد بدأت بالثناء على حرارة الاستقبال الذي لقيته من سلفكم، عندما مثلت وبشيء من الرهبة لأول مرة أمام هذه اللجنة في عام ١٩٩٢، واليوم أتكلم بثقة اكتسبتها من مثولي أمامكم في المرات السابقة. إنني أنظر إلى هذه اللجنة باعتبارها حامية لبلادي ولحقوق شعبي. إنني أشكركم أنتم وسائر الأعضاء على صبركم في الاستماع إلي. وآمل أن تلبوا الدعوة لزيارتنا. وسيسرني الآن، كما هو الحال دائما، أن أجيب على أية أسئلة قد تودون توجيهها إلي أنتم أو أعضاء اللجنة الآخرون.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): هل يرغب أي عضو في اللجنة في إبداء أية تعليقات أو طرح أية أسئلة؟ إذا لم يكن هناك أحد، أود أن أشكر كبير وزراء جبل طارق على المعلومات التي قدمها.

ترك الملتمس مقعده.

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/1198 و A/AC.109/L.1819)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أعلم أعضاء اللجنة بأن وفد الأرجنتين أعرب عن رغبته في الاشتراك في نظر اللجنة الخاصة في هذه المسألة، وطلبه معروض الآن على اللجنة. ووفقا للممارسة السابقة، ما لم يكن هناك اعتراض، سأدعو وفد الأرجنتين لشغل مقعد على طاولة اللجنة.

بدعوة من الرئيس شغل السيد غيدو دي تيلا، وزير الشؤون الخارجية للأرجنتين، وأعضاء وفده، مقاعد على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أسترعي انتباه أعضاء اللجنة إلى مشروع القرار المعروض بشأن هذه المسألة والوارد في الوثيقة A/AC.109/L.1829. وأفهم أن ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة ستنشر قريبا.

ووفقا لطلبات الاستماع الموافق عليها في جلستنا ١٤٣١، سأدعو الآن السيد سكوت إلى شغل مقعد على طاولة الملتمسين ومخاطبة اللجنة.

بدعوة من الرئيس شغل السيد جوان سكوت مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيد سكوت.

السيد سكوت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر اللجنة مرة أخرى على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبتها.

أتكلم بوصفي مواطنا أرجنتينيا، أجداده ولدوا وعاشوا في جزر مالفيناس، وسكنوا فيما بعد، مستفيدين من حسن ضيافة الأرجنتين، في الجزء الجنوبي من البر الرئيسي الأرجنتيني واشتغلوا في تربية الأغنام، حيث سمح لهم بشغل أكثر من نصف مليون هكتار من الأراضي. وامتلكوا عقب ذلك نصف هذه المساحة. وأنا شخصيا لا أزال أملك جزءا من تلك الأراضي التي أتاحتها الحكومة الأرجنتينية قبل سنوات عديدة لسكان الجزر الذين قرروا الانتقال إلى البر الرئيسي سعيا إلى التقدم الاقتصادي. وهذه قصة من القصص العديدة التي تعطي صورة صحيحة عن كيفية تطور العلاقات، تاريخيا، بين الأرجنتين القارية وجزر مالفيناس، وهي العلاقات التي كان البلد الأم يبدي فيها ميلا لتأييد سكان الجزر وشعورا بالتضامن معهم.

وفي الوقت الراهن، ان التفاهمات في إطار لجنة مصائد الأسماك لجنوب المحيط الأطلسي تعطي بلادي فرصة جديدة لإبداء نواياها الطيبة ولإقامة تعاون أوثق مع سكان الجزر، الذين هم المستفيدون الرئيسيون. ويجتمع الوفدان الأرجنتيني والبريطاني هذا الأسبوع في بوينس آيرس من أجل إيجاد سبل جديدة للتعاون في استكشاف الهيدروكربونات واستغلالها.

ويمكن أن يكون مجال الزراعة مجالا آخر للتعاون، بسبب أهميتها الاقتصادية بالنسبة لجزر مالفيناس. وبإمكان الأرجنتين أن توفر الصناعات

المتصلة باللحوم على مسافة أميال قليلة من الجزر على سبيل المثال في ريو غاليغوس - وهي على استعداد للتعاون مع مربي الماشية في الأرخبيل من أجل زيادة قوتهم على التفاوض الاقتصادي.

وخلال شهر آذار/مارس ١٩٩٥، ستكون مدينة الكالافيته، في مقاطعة سانتا كروز، والواقعة على مقربة من الجزر، مسرحا للمؤتمر العالمي العاشر للكورديل. والكورديل، إلى جانب الميرينو، من أهم سلالات الأغنام في العالم. وسيشارك فيه ممثلون ومزارعون من حوالي ٢٠ بلدا. وسيعقد في الوقت ذاته معرض زراعي. ومزارعو جزر مالفيناس مدعوون إلى هذين الحدثين. وإنني على اقتناع بأن هذا النوع من التعاون المتبادل في المسائل العملية يزيد الثقة ويبني الأساس السليم، ممهدا الطريق صوب حل مستقبلي لمسألة جزر مالفيناس/فوكلاند.

وسنة تلو أخرى يؤكد الممثلون والملتمسون أمام هذه اللجنة حق الأرجنتين في السيادة على الجزر، وعلى الإرادة السياسية لدى الأرجنتين في إيجاد حل للنزاع من خلال تسوية سلمية مع المملكة المتحدة. وقد حثت الأمم المتحدة الطرفين على التفاوض لإيجاد حل. وهذا يتضمن أن الوضع الراهن يتنافى مع مقاصد المنظمة ومبادئها. وقد أعرب الكثير من الأشخاص والمؤسسات في الأرجنتين وفي بريطانيا العظمى عن الرغبة في التوصل إلى تسوية تراعي شواغل ومصالح الطرفين وسكان الجزر.

إن قضية فوكلاند/مالفيناس ليست مجرد خلاف على السيادة فحسب بل تمثل أيضا نزاعا عرّفته قرارات الجمعية العامة بجلاء بأنه حالة خاصة من حالات إنهاء الاستعمار. وفي مناسبات عديدة شرح الملتمسون من المجلس التشريعي للجزر، محاولين إثبات صلاحية أسباب معارضتهم لأي حل للقضية، أن لهم الحق في تقرير المصير.

والقول بأن سكان جزر مالفيناس ينبغي أن يكون لهم الحكم الفاصل الوحيد في حل النزاع يسخر من عملية إنهاء الاستعمار ويشوه طابع مبدأي تقرير المصير والسلامة الإقليمية. إن مبدأ تقرير المصير لا يمكن تطبيقه من أجل ترسيخ الحالات الناشئة عن استعمار مناف لروح العصر يضر بالحقوق المشروعة للأرجنتين في الجزر.

ومن الواضح تماما أنه لا يجوز لبلد أن يستولي على إقليم آخر ويطرد مستوطني ذلك الإقليم، ويوطن رعاياه هناك ثم يدعي أن لهم الحق في تقرير المصير.

وفي العام الماضي ذكر وزير الشؤون الخارجية في الأرجنتين أمام هذه اللجنة استعداد حكومته للاحترام الكامل للمصالح العليا لأهالي الجزر. ولعل اتفاقا توفيقيا رسميا، تقوم فيه الأمم المتحدة بمهمة الضامن، يمكن أن يشكل الصك السليم الذي يضمن لسكان جزر مالفيناس أنه في اليوم الذي تستعيد فيه الأرجنتين الجزر سيكون هناك الاحترام التام لأسلوب حياتهم وممتلكاتهم وعاداتهم وتعليمهم ولغتهم ودينهم وممارساتهم الاقتصادية وعملتهم وما إلى ذلك والحفاظ كل هذا. وأية تغييرات حتى تكون سليمة ينبغي أن تهدف إلى تحقيق رخاء الجزر.

إن دستور الأرجنتين يعطي درجة من الاستقلال الذاتي لمقاطعاتها أكبر بكثير من الدستور الحالي للجزر، وينص على تسمية حكام الأقاليم. وهذا يعني أنه في كنف الأرجنتين ستتاح لأهالي الجزر حرية للاختيار أكبر من تلك المتاحة لهم الآن وسيحكمون أنفسهم فعلا. ومن الأهمية الفائقة أن نعرف على وجه الضبط الضمانات التي يرى سكان جزر مالفيناس أنها ضرورية لحماية اسلوب حياتهم وتقاليدهم.

وآمل في أن تسمح لنا مثلنا العليا، مثل السلم والتقدم والتعاون بتجديد الاتصال بين جزر مالفيناس والأرجنتين القارية. إن افتقارنا إلى العلاقات غير رشيد، ولا يتفق مع نية الخير والصداقة اللتين ينبغي أن تسودا في المنطقة، ويجعل من الصعب على الأرجنتين والمملكة المتحدة التوصل إلى توافق آراء مقبول. وأتمنى أن تؤدي الجهود القديرة لهذه اللجنة إلى وضع حد لجميع أشكال الاستعمار في العالم وأن يؤدي هذا بالجمهورية الأرجنتينية وبريطانيا العظمى إلى استئناف المفاوضات والتوصل إلى تسوية بشأن النزاع لصالح السلم والتقدم في منطقة جنوب الأطلسي.

السيد سمانا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الحصول على بعض الإيضاحات بشأن نقطة هامة أثارها السيد سكوت. أود أن أعرف عدد الأرجنتينيين الذين كانوا يعيشون أصلا في جزر مالفيناس وتم طردهم.

السيد سكوت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا يعود إلى كانون الثاني/يناير ١٨٣٣. وإذا كنتم قد قرأتم تاريخ جزر فوكلاند، ستعرفون معرفة دقيقة عدد الناس الذين كانوا هناك في ذلك الوقت. لم يكن هناك عدد كبير جدا من المستوطنين، بما في ذلك المستوطنون من بلدان أخرى.

السيد سمانا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ضوء ذلك أعتبر أن عدد الناس الذين طردوا في عام ١٨٣٣ كان حوالي ٢٥؟

السيد سكوت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس بوسعي أن أعطيكم الرقم بالضبط، لكنه كان ٢٥ تقريبا.

ترك الملتمس المكان المخصص.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ريكاردو باترسون مقعدا على طاولة الملتمسين.

السيد باترسون (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن شكري على إتاحة هذه الفرصة لي للكلام أمام هذه اللجنة وعلى قبول طلبي للكلام بوصفي ملتمسا أمام اللجنة خلال نظرها في مسألة جزر مالفيناس.

إسمي ريكاردو أنسل باترسون. أبلغ من العمر ٣٦ عاما وأنا متزوج ولي ثلاثة أطفال. وأعمل مهندسا في قطاع الزراعة وتربية الماشية، وفي الوقت الحالي أمثل شعب مقاطعة سانتا كروز في المجلس الوطني بوصفي عضوا في مجلس النواب، وتمتد مدة ولايتي حتى عام ١٩٩٧.

إن أجداد أجدادي جاءوا إلى جزر مالفيناس في عام ١٨٧٣، وولد هناك جدي الأكبر وجدتي الكبرى، جيمس باترسون واليزابيث فريزر، وقد ولدت اليزابيث في عام ١٨٧٨ بوصفها الأخت الكبرى بين ثمانية أشقاء. وفي عام ١٨٩٠ انتقل جزء من عائلة باترسون إلى الوطن الأم حيث أقاموا عددا من المجتمعات الزراعية، وأهمها ضيعة ماتا غراندي، شمال بورتو سان خوليان، في مقاطعة سانتا كروز.

وفي ذلك الوقت، إن الذين اختاروا الانتقال إلى بيئة ومناخ مماثلين لبيئة ومناخ الجزر، مواصلين العمل الذي درجوا عليه، توفرت لديهم كل الامكانيات للقيام بذلك، وفي الوقت ذاته اكتسبوا الحقوق الواردة في دستور الأرجنتين لجميع سكانها. وحتى قبل استقلالنا، كان الكثير من المواطنين البريطانيين يعيشون في شتى مناطق إقليمنا الوطني وكانوا مندمجين بالكامل في مجتمعنا. وهذا النمط حدث أيضا في باتاغونيا، بقدوم الرواد الأوائل وبعضهم أتوا من جزر مالفيناس.

وفي الوقت الحالي إن شعب الأرجنتين وحكومة الأرجنتين يحافظان على تقليدهما الذي لا منازع عليه في احترام أسلوب حياة جميع السكان وثقافتهم وقيمهم. وبوصفي ممثلا لمواطني مقاطعة سانتا كروز، والكثيرون منهم ينحدرون من عائلات مالفينية، أؤكد من جديد رغبتنا في الاندماج، في إطار من العلاقات الودية المخلصة، مع مستوطني الجزر وممثليهم.

ولكن هذا الاستعداد قد اصطدم بالرفض الثابت من مستشاري الجزر لاقامة أي نوع من الاتصال بسلطاتنا. وهذا يجعل من العسير للغاية تحقيق أي تقدم في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تطالبنا بالاشتراك في حوار وبالتفاوض بغية انهاء الحالة الاستعمارية القائمة.

وهذا يقلق بلدي وينبغي أن يقلق المجتمع الدولي بأسره.

إن شعب مالفيناس يحاول في آن معا المطالبة بتقرير المصير والابقاء على مواطنته البريطانية، وهذا ما يستحيل فهمه. وهو بالمقابل يطلب منا أن نتخلى عن مطالبتنا بالسيادة. فكيف يمكننا أن نفعل هذا؟ إننا مقتنعون بحقوقنا السيادية

في الجزر، وتؤيدنا في هذا القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والمحافل الدولية الأخرى التي تسلم بوجود المشكلة.

إن الأسباب التي قدمت لهذا الرفض للدخول في الحوار والمناقشة بشأن السيادة ليست أسبابا وجيهة لأنها تستند إلى فرضية أن نقل السيادة سوف يرغم المستوطنين على أن يصبحوا مواطنين أرجنتينيين. وتقاليد الأرجنتين القائمة على احترام حقوق قاطنيها لا تسمح بمثل هذه الحالة.

لدينا في بلادي ديمقراطية جددت وتدعمت خلال السنوات الاحدى عشرة الأخيرة، التي حدثت أثناءها تغيرات في السلطة السياسية لم تؤد إلى تغيير موقفنا التاريخي المتسم باحترام مصالح سكان الجزر. إن الديمقراطية هي نظام الحكومة الذي اختاره شعب الأرجنتين مرة وإلى الأبد، وهذا ضمان للثقة به والاتكال عليه.

والمطلوب في جزر مالفيناس هو مناقشة واسعة النطاق والمشاركة لتزويد جميع السكان بمعلومات يعول عليها عن الموقف الأرجنتيني بغية القيام بعد ذلك بعرض الخيارات والاقتراحات لسبل التعاون مع بريطانيا العظمى - البلد الذي يعتمد عليه السكان - بغية ايجاد حل أفضل للنزاع.

وإذا ألقينا نظرة سريعة على الطريقة التي تغير فيها العالم، وخاصة العلاقات فيما بين الدول، نلحظ إقامة كتل تجارية رئيسية وسقوط حائط برلين وما تلاه من توحيد ألمانيا، والتطورات الايجابية في محادثات السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين وغيرها من الأحداث التي تؤدي، عن طريق الحوار والتفاهم، إلى تشكيل ساحة سياسية جديدة لا يمكننا إلا أن نتأثر بها. فكيف يمكن ألا نتمكن من إحراز تقدم في مسألة مالفيناس عندما تشير جميع العوامل بوضوح إلى استصواب التوصل إلى الاتفاق؟ إننا على استعداد للاستماع إلى أي اقتراحات تصدر عن جزر مالفيناس عن طريق بريطانيا العظمى، باستثناء الاقتراح الذي يدعونا إلى التخلي عن مطالبتنا بالسيادة.

إن بلدنا وبريطانيا العظمى يقيمان علاقة بناءة على نحو متزايد، حتى فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بمنطقة مالفيناس. فعلى سبيل المثال، وافقنا على تدابير الحفظ ضمن إطار لجنة مصائد الأسماك لجنوب الأطلسي، التي ما برحت تعمل بسلاسة في الأعوام الأخيرة.

أعتقد أنه لو أمكننا تحقيق تقدم في المفاوضات على السيادة، فستكون الاتفاقات بين الأرجنتين وبريطانيا العظمى أكثر ايجابية حتى إنها تجعل من الممكن دعوة تلك البلدان التي تمتلك سفنا تصطاد الأسماك في المنطقة لأن تفتح أسواقها أمام الصادرات من منتجات الصيد من بلدان أخرى، لأن بعض هذه الأسواق مغلقة في وجه هذه المنتجات في الوقت الحالي. إن أساطيل صيد الأسماك في العالم تتجاوز اليوم الموارد الموجودة، مما سيمكننا من أن نجعل الوصول إلى المنطقة مشروطا، بغية كفالة نشاط اقتصادي أعظم في المنطقة.

وبصفتي التشريعية، أقوم حاليا بإعداد قانون لصيد الأسماك، سأعرضه في الكونغرس الوطني، ويؤكد على الحفاظ على الكائنات، وهي نقطة جوهرية لابد أن تؤخذ في الاعتبار بغية تحقيق نمو مستدام في المنطقة.

وفيما يتعلق بامكانية استغلال الهيدروكربونات، تصبح الحالة مختلفة. إن القرار الانفرادي الذي اتخذته بريطانيا العظمى بالمضي بمنح مناطق الاستكشاف قد رفضته الحكومة الأرجنتينية، مما يجعل من العسير على شركات البترول أن تقرر العمل في المنطقة. وفي الوقت الحالي تجري مفاوضات بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية لمستقبل المنطقة.

ما زال موقفنا ثابتا وراسخا جدا منذ عام ١٨٣٣. فنحن لم نكف بتاتا عن المطالبة بالسيادة على جزر مالفيناس. وقد اعترفت الجمعية العامة بالحالة الاستعمارية القائمة في جزر مالفيناس، متخذة القرارات مثل القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) الذي يدعو الطرفين - الأرجنتين والمملكة المتحدة - إلى اجراء المفاوضات دونما إبطاء، آخذين في الاعتبار

أحكام وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وكذلك مصالح سكان الجزر.

منذ عام ١٩٦٥ - وهو تاريخ صدور القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) - بذلنا من جانبنا جهودا واضحة من أجل تنفيذه، على عكس الموقف اللامبالي الذي اتخذته بريطانيا العظمى، التي اتخذت تاريخيا موقفا متغيرا، لأن أساس ادعائها قد تغير من وقت إلى آخر. ففي البداية لجأت إلى مسألة الاكتشاف ثم الاحتلال وبعد ذلك قوة الامتلاك ومؤخرا جدا تقرير المصير لأهالي الجزر، وكلها أسس بعيدة كل البعد عن أن تكون متينة، ناهيك عن أنها مبررة.

أعتقد أن الاعتراف بالحالة الاستعمارية، التي قبلت بها حتى بريطانيا العظمى، والقرار الأكيد باحترام مصالح أهالي الجزر من جانب الأرجنتين، والحالة العالمية الراهنة والمصلحة المشتركة كلها تتضافر فتهيئ إطار العمل الصحيح لإحراز التقدم في المفاوضات.

لقد آن الأوان للبدء في مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية التي ستفضى بنا إلى أن نواجه بحزم، وباسلوب سلمي تفاوضي، تعريف السيادة. ولهذا فإنني أدعو هذه اللجنة إلى أن تواصل بذل جهودها بحيث تنصت بريطانيا العظمى لهذا النداء القوي لمصلحة جميع سكان المنطقة.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغل السيد و. ر. لكستون والسيدة و. تيغارت ممثلا المجلس التشريعي لجزر فوكلاند (مالفيناس) مقعدين على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيد لكستون.

السيد لكستون (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على السماح لي بأن أعرض عليكم وأعضاء اللجنة، بوصفي عضوا منتخبا في المجلس التشريعي لجزر فوكلاند، آراء وطموحات شعب جزر فوكلاند الذي أمثله. لقد انتخبت في انتخاباتنا العامة الأخيرة بأكبر نسبة من التصويت في أي دائرة انتخابية ولهذا أشعر بأنني أستطيع أن أقول بكل معنى الكلمة إنني أنقل إليكم هذه الآراء نقلا صحيحا.

اسمي بيل لكستون. ولدت في جزر فوكلاند وأنا من أهل الجزيرة منذ أربعة أجيال؛ وقد استوطن أجدادي هناك في بداية الستينيات من القرن التاسع عشر. ومهنتي تربية الغنم، وأمتلك أنا وزوجتي مزرعتنا الخاصة بنا في فوكلاند الغربية. وفي عام ١٩٨٢، عندما شن الأرجنتينيون هجومهم الشرير غير المبرر على وطني، كنت على رأس قائمة الشرطة السرية التي وضعوها بالناس الذين سيجري تحييدهم. وقد قبضت شرطتهم العسكرية على زوجتي وابني وعلي ورحلنا من وطننا ومن جزر فوكلاند من غير إعطاء مهلة كافية. ولن يدهش الأعضاء أن يعرفوا أنني لست تواقا الى أن أرى أي وجود أرجنتيني مجدد في وطني.

مهمة هذه اللجنة مقصورة بمشاكل آخر بقايا الاستعمار. وبالنسبة لي، يجب أن يتبع ذلك تماما أن مبدأ تقرير المصير يرتبط ارتباطا لا انفصام له بهذا الهدف. ولا أرى على وجه الضبط كيف يمكنكم أن تقسموا بين الاثنين ما لم تعترفوا بأن ما تقررونه ليس بشأن مبادئ العدالة وما هو سليم ولكن تحكمه الملاءمة السياسية. ويراودني وطيد الأمل بأن تتمكن اللجنة من أن ترقى فوق ذلك المسار القصير النظر والمخزي. وأن موضوع خطابي بأكمله سيستند لهذا السبب الى ذلك المبدأ الذي هو حجر الأساس الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة كلها وفي الواقع لدستورنا في جزر فوكلاند.

لقد سمعنا في الماضي واليوم وسنسمع في المستقبل دون شك عن الحجج الملتوية للأرجنتينيين فيما يتعلق بأمور حدثت في جزر فوكلاند قبل بضع مئات من السنين من أجل تبرير إدعاءاتهم. وربما يتعين على المرء أن يرد على ذلك بذكر تفاصيل الأحداث في الأرجنتين فيما يتصل بالسكان الأصليين وما حدث لهم في أرضهم. ومع ذلك، بينما أتعاطف تعاطفا كبيرا مع السكان الأصليين للأمريكتين بأكملهما، أعترف بأنه ليس من الواقعي أن أقترح إدارة عقارب الساعة الى الوراء. بيد أنني أود أن أؤكد لأعضاء اللجنة أن جزر فوكلاند ربما كانت

الجزء الوحيد في القارة الأمريكية برمتها الذي لم يشرد سكانه الأصليون أبدا. نحن أؤلئك السكان الأصليون وقد عشنا في جزرنا وزرعناها وحكمناها طيلة ١٦٠ سنة. وكل ما نطلبه من المجتمع العالمي أن يسمح لنا بمواصلة هذا العمل بأسلوبنا الخاص بنا.

لقد حدثت تغييرات مثيرة في الحياة في جزر فوكلاند خلال الـ ١٥ سنة الماضية وقد كانت هذه التغيرات تبدأ قبل الحرب الأنغلو ـ أرجنتينية. وقد يكون أهم شيء هو نقل الأرض من ملاك الأرض الغائبين الى الذين عاشوا وعملوا على المزارع. وقد بدأت هذه العملية في أواخر السبعينيات من القرن العشرين وقد سعدت بأن أشارك فيها منذ بدايتها. وكانت الأمور تسير على ما يرام قبل الحرب. وفي الحقيقة أن الاحتفال بتسليم صكوك مزرعة واحدة اشترتها الحكومة من ملاك في الخارج للمزارعين الجدد كان من المزمع إجراؤه في ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٢. ولكن الأرجنتين قد حطمت هذا الاحتفال، بهجومها بالطبع على جزر فوكلاند في نفس ذلك اليوم.

ومنذ ذلك الوقت، نقلت كل الأرض تقريبا الى ملكية محلية، بزيادة ضخمة في الاستثمار في المزارع رغم الظروف الصعبة في سوق الصوف العالمية. وقد كان هذا ممكنا بسبب الدخل الذي تلقيناه من إدارة وترخيص مصائدنا السمكية. إن إدارة مصائدنا السمكية وصيانتها معترف بهما بوصفهما من أفضل الإدارات والصيانات في العالم وإنني سعيد بأن هذا من بين المجالات التي تمكنا فيها من تطوير علاقة معقولة بالأرجنتين دون المساس بحقوقنا السيادية. وقد قدمت بيانات أبحاثنا بالمجان الى الأرجنتين لصالح الحفاظ على الأنواع الرئيسية والإدارة الجيدة لمنطقتي مصائدنا كلتيهما.

وقد يجرؤ المرء على الأمل في أن يكون هذا نمطا للمستقبل في ميادين أخرى، إذ أننا ننوي الشروع في إصدار تراخيص استكشاف الهيدروكربون على مقربة من الساحل في المستقبل القريب جدا. والمعلومات الأولية عن الاهتزازات الأرضية مثيرة جدا وقد أوضحنا أنه إذا رغبت الأرجنتين في المشاركة في عملية تنمية النفط، فليس هناك سبب يمنعها من القيام بذلك، تماما كما يستطيع جيراننا في أمريكا الجنوبية إذا رغبوا في ذلك. ونحن بلد صغير وقد يناسب شركات النفط الرئيسية أن تعتمد على إمداداتها من أمريكا الجنوبية بل أن تبني قواعد هناك. إن التعاون بشأن هذه الأمور مقبول. ولكن ما هو غير مقبول هو أن تتصور الأرجنتين، بإدعائها بالحق في ملكية جزر فوكلاند، أن من حقها أن تشغل أي مركز خاص في تنمية مواردنا.

وعلى الشاطئ، كان نمو قطاع الأعمال المحلية نموا مثيرا بالمثل في العقد الأخير. وأن قطاع البيع بالتجزئة، على سبيل المثال، من غير الممكن لأي فرد لم يقم بزيارة مدة عشر سنوات أن يدركه. لدينا شركات محلية للبناء، وفرقاء شق الطرق لإقامة نظام طرق رئيسية عبر شرقي وغربي جزر فوكلاند، ومشاركة محلية متزايدة في صناعة صيد الأسماك. ومن الناحية الحكومية أنفقنا مبالغ كبيرة جدا على تعليم شبابنا، بما يساوي ما يقرب من ٢٠ مليون دولار أنفقت على مدرسة ثانوية جديدة كنا نحتاجها على نحو عاجل ومركز اجتماعي، ونحن على وشك أن نبدأ بتوسيع مدرسة ابتدائية جديدة. ويمول جميع الطلاب من أجل التعليم الإضافي في الخارج إذا حققوا علامة النجاح وقد مددنا في الماضي القريب فترة التعليم الإجباري الى سن ١٦ سنة. ومن بين الفوائد التي تقدم الرعاية الطبية الممتازة لشعبنا وشبكة حديثة للاتصالات.

لقد قدمت كل هذه الأشياء من دخلنا الخاص، دون مساعدة من المملكة المتحدة. وداخليا، نتمتع بحكم ذاتي كامل. ولا تزال بريطانيا مسؤولة عن الدفاع عنا، وهذا ما نشعر بالامتنان الأبدي له وعن شؤوننا في السياسة الخارجية. وحتى في هذه المجالات إننا نأخذ زمام المبادرة. وقد اخترنا أن نكون هنا اليوم. ومن المحتمل أن تفضل بريطانيا حقا ألا نكون هنا، ولكنها لا تبذل أية محاولة لمنعنا من مخاطبة هذه اللجنة.

وأود أن أذكر بإيجاز الإهانة الأخيرة والرشوة الكريهة التي قدمهما وزير خارجية الأرجنتين عندما عرض مبلغا ضخما من المال على

سكان جزر فوكلاند إذا وافقوا على نقل السيادة الى الأرجنتينيين. وإنني أتساءل ماذا سيكون رد فعل فقراء الأرجنتين الذين يعيشون في أحياء بوينس آيريس الفقيرة عندما يسمعون أن حكومتهم تخطط للتنازل عن نصف مليون جنيه لأي من مجموعة تعتبرها من المواطنين ذوي الدرجة الثانية. وحتى إذا أمكنهم ضمان موافقة شعبهم على هذه الخطة الكريهة، فأين يتوقعون أن يجدوا مبلغا من المال يقارب بليون جنيه؟ لا، أعتقد أن الحافز الحقيقي وراء هذا العرض هو حافز أساسي كثيرا. وأعتقد أن الهدف هو محاولة خلق الفرقة والشقاق داخل مجتمعنا، بتقديم الأموال الى القلة وحرمان الآخرين منها. وأود أن أخبر وزير الخارجية بأن هذا الأمر ليس مقبولا ـ أعتقد أن كل أبناء جزر فوكلاند سيقابلون خطته بنفس الاحتقار الذي تستحقه استحقاقا كبيرا.

قد تدهشون إذا عرفتم، بالنظر الى ما قاله الملتمسون السابقون، إن هذه ليست هي المرة الأولى التي فيها تدخل الأموال في مسألة فوكلاند، غير أن الحالة في المرة الأخيرة كانت معكوسة. في الفترة من ١٨٣٨ الى ١٨٤١، كان المبعوث الأرجنتيني في لندن يحاول يائسا، بتعليمات من حكومته، أن يقنع الحكومة البريطانية في ذلك الوقت بإلغاء قرضها من بنك لندن التجاري مقابل التنازل عن أي مطلب أرجنتيني بجزر فوكلاند. وكان من المفروض أن يشعر كل أرجنتيني بالقلق العميق والملتهب إزاء جزر فوكلاند. والحقيقة هي أننا قد استخدمنا طوال السنوات الماضية كعنصر مفرق لتشتيت انتباه الشعب الأرجنتيني عن البؤس المفروض عليه من جانب حكوماته من وقت لآخر.

إلا أن الأمور تغيرت في السنوات التي تلت هزيمتهم على يد بريطانيا في جنوب الأطلسي. إن الأرجنتين بها ديمقراطية حققت، رغم هشاشتها، بعض النتائج اللافتة للنظر. والأرجنتين الآن تتمنى اكتساب احترام المجتمع العالمي بإدارتها الاقتصادية السليمة، وبالمشاركة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإقامة السلم والعدل حيث يسود الحرب والطغيان. وواضح أن الأرجنتين ترغب في تثبيت أقدامها بوصفها عضوا ناضجا ومستقرا في مجتمع الأمم الديمقراطي.

وهذا، سيدي الرئيس، يعود بي مرة أخرى الى موضوع اقتراحي المقدم الى لجنتكم، وهو مبدأ الأمم المتحدة التوجيهي: حق جميع الشعوب في تقرير مستقبلها دون التدخل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأطرح تحديا على الرئيس منعم وحكومة الأرجنتين ووزير خارجيتها وشعب الأرجنتين قاطبة. أتحداهم أن يثبتوا للعالم نضجهم، ويدللوا على شهامتهم تجاه مجموعة صغيرة من أناس ليسوا أعداءهم بحكم الطبيعة ولكنهم لن يسمحوا لهم بإخضاعهم أو استعمارهم. أتحداهم أن يبدوا كرمهم وتسامحهم لبلد صغير لا يشكل أي تهديد كان لمستقبلهم وأمنهم، ولا يعد شيئا يذكر أمام ثراء الأرجنتين الطائل. إننا لا نزيد عددا على ٢ ٠٠٠ نسمة، ولكننا مصممون على اختيار طريقنا. وربما لا يكون ضروريا أن تتنازل الأرجنتين عن السيادة لبريطانيا ـ إن كان هذا المفهوم صعبا عليها. إن جزر فوكلاند تخص أبناء جزر فوكلاند، وما نطلبه ـ وهذا هو التحدي ـ هو أن تكون الأرجنتين مستعدة للسماح لشعب جزر فوكلاند بتقرير مستقبله دون تعويق.

السيد الرئيس، ليست لدينا مشكلة بالنسبة لأساس مشروع القرار المعروض على لجنتكم. فمن الصحيح كلية أن تبحث بريطانيا والأرجنتين عن نهاية سلمية للنزاع القائم بينهما. ولكننا نستعطفكم أن يتضمن مشروع القرار، كمبدأ أساسي، حق شعب جزر فوكلاند في تقرير المصير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة تيغارت.

السيدة تيغارت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على إعطائي الفرصة لأن أخاطب اللجنة وأتكلم عن مشروع القرار المعروض عليها.

وحيث أن هذه أول زيارة أقوم بها للجنة الأمم المتحدة المعنية بإنهاء الاستعمار، سأبدأ بياني بذكر شيء عن نفسي وعن الأسباب التي تجعلني

أشعر بأنني مؤهلة للالتماس أمام هذه اللجنة نيابة عن شعب جزر فوكلاند.

إنني واحدة من ثمانية أعضاء منتخبين بمجلس جزر فوكلاند التشريعي، وأمثل دائرة ستانلي الانتخابية. وأنا واحدة من الجيل السادس من أبناء جزر فوكلاند، وأم لستة أولاد، ولي حفيدة في الثامنة من عمرها وهي أول أبناء الجيل الثامن من أهل الجزر، الذي يتزايد عدده الآن.

وصل أسلافي الأصليون الى فوكلاند عام ١٨٤٢ مع الحاكم مودى. وقبل عامين ونصف العام اجتمع أكثر من ٣٠٠ من أحفادهم ليحتفلوا بتاريخ عمره ١٥٠ سنة في جزر فوكلاند. وعلى امتداد هذه السنين كان إسهامهم ضخما. احتفلنا هذا الأسبوع بمرور ١٥٠ سنة منذ قام جدي الأكبر، وكان صبيا عمره ١٤ عاما، برفع العلم البريطاني على مبنى الحكومة في ستانلي ـ عاصمة الجزر الجديدة آنذاك. كان من الصعب أن يدرك أولئك الرجال أن أحفادهم، بعد هذه البدايات المتواضعة، في كوخ مصنوع من القش والطين، سيحتلون يوما ما مراكز قيادية في مجتمعنا. فوزير ماليتنا وكاتب الحكومة ورئيس شركة التنمية ورئيس الجمارك قلة من أحفادهم الكثيرين.

هناك خمسة أجيال من أسرتي يعيشون ويعملون حاليا في جزر فوكلاند. وهم صورة طبق الأصل من أهل الجزر. فأجداد أمي تركوا انكلترا في عام ١٨٤١. وثلاثة من أشقائها حاربوا مع الجيش البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية، وكذلك أبي الذي هاجر فيما بعد الى جزر فوكلاند. إبني الأكبر مولود في انكلترا وإنني الصغرى مولودة في اسكتلندا. ونحن أسرة بريطانية، ولسنا من أهالي الأرجنتين.

أثناء الغزو الأرجنتيني في عام ١٩٨٢ كنت أعيش في مزرعة أغنام في فوكلاند الغربية. ورغم أننا كنا أسعد حظا بكثير من عديد من أبناء الجزر، فما زال الأثر النفسي الناجم عن غزو الوطن باقيا. سمعنا عن غزو الأرجنتين بإحساس بالرعب، وكان خوفنا عظيما على سلامة أسرتنا وأصدقائنا. ولم تكن هذه المخاوف بلا أساس؛ فبسبب قيام الأرجنتين بقطع الاتصالات، انقضى بعض الوقت قبل أن تعرف القصة كاملة عن المعاملة التي تعرضوا لها على أيدي قوات الغزو. لقد قتل ثلاثة من أبناء جزر فوكلاند أثناء هذا الغزو أو نتيجة له. ومن قبيل الإعجاز أن العدد لم يكن أكبرز كان أفراد أسرتي يرقدون على أرض منزلهم والرصاص يتطاير ويصفر فوق رؤوسهم، وكانت فوهات البنادق مسددة نحو أمي وأخي الأصغر وأختي ذات الأحد عشر ربيعا عندما أغار جنود الأرجنتين على منزلهم بحثا عن الطعام. وقد أوقظوا عدة مرات أثناء اليل بينما كان الجنود يفتشون البيت بحثا عن أدلة على أنشطة تخريبية لاستخدامها ضدهم، وزجوا في السجن بشقيقي الأصغر الذي كان وقتها صبيا عمره ١٧ عاما. وهذا الشقيق بعينه حصل هذا الأسبوع على مرتبة الشرف في الهندسة من إحدى الجامعات البريطانية. ولا يسع المرء إلا أن يتخيل شكل مستقبله تحت علم الأرجنتين، في وقت اختفت فيه كل هذه الآلاف العديدة من أفراد شعبها ذاته دون أثر.

منذ عام ١٨٣٣ ما زال يسكن جزر فوكلاند ويحكمها بريطانيون. عاش أسلافي حياة الرواد الشاقة، وماتوا في سن مبكرة، ولكنهم تركوا تراثا يحق لنا أن نفخر به.

قال أحد الملتمسين الأرجنتينيين في جلسة سابقة أمام هذه اللجنة إننا نفتقر الى ثقافة خاصة. ولكنه مخطئ. لدينا ثقافة. فعلى امتداد الـ ١٥٠ سنة الماضية بنينا أسلوبا للحياة يتميز، رغم خلفيته البريطانية، بطابعه الذي لا ينكر وسحره الخاص. معظمنا بوسعه، بحكم مولده، أن يختار العيش في المملكة المتحدة، ولكننا لا نختار ذلك. فنحن نعيش في فوكلاند لأننا نحب طريقتنا الفريدة في الحياة. ومع ذلك، لو قدر، لأي سبب من الأسباب، أن تستولى الأرجنتين على جزر فوكلاند، فسيختار معظم سكان الجزر أن يغادروها. فلا نود أن نبقي تحت علم الأرجنتين، وسنصبح شعبا بلا بلد. وسيكون الأرجنتينيون قد استولوا على أرض خراب جرداء بلا سكان، أبعد ما تكون عن هذا المجتمع المزدهر النشط الذي تزخر به الجزر الآن.

إننا نحكم جزرنا بأنفسنا، ونصنع قراراتنا، وبصرف النظر عن تكاليف الدفاع، نتكفل بأنفسنا. ونحن ممتنون للحكومة البريطانية على تحملها تكلفة دفاعنا، الذي لم يكن ضروريا لولا احتياجنا الى الحماية من جارتنا المستبدة المتنمرة. إننا نخطو خطوات عملاقة في تنمية بنيتنا الأساسية، وتشييد الطرق الموصلة الى أوعر المناطق في جزرنا؛ ومرافقنا التعليمية والصحية في حالة ممتازة. وشبابنا يتطلعون الى مستقبل زاهر ناجح.

معظم عوائدنا الحالية تأتي من مصائد الحبار حول جزر فوكلاند. والحبار من الأسماك المهاجرة، ولا تزيد دورة حياته على ١٢ شهرا. وهذا ما يجعل حفظ أرصدته بالغ الأهمية. وقد تشاطرنا المعلومات التي جمعناها مع سلطات الأرجنتين التي أنشأت مؤخرا نظامها الخاص لتصاريح الصيد. والآن تجري دراسات استقصائية حول الجزر عن الاهتزازات، واحتمالات اكتشاف مستودعات كبيرة للنفط عالية جدا. وأنا شخصيا لا أعترض على اشتراك الأرجنتين في توفير المرافق ودعم الخدمات لأي استغلال في المستقبل، بنفس الطريقة التي يمكن ان تشارك بها بلدان أخرى في أمريكا الجنوبية، ولكن لن تكون هناك صفقات خاصة ولا معاملة تفضيلية.

إن صناعة الصيد المربحة أتاحت لنا، عبر السنوات القليلة الماضية، فرصة لتجميع احتياطيات نقدية كبيرة توفر لجزر فوكلاند الآن ثاني أكبر مصدر للدخل. إننا شعب نتطلع قدما الى المستقبل، ونعرف مدى هشاشة مصدرنا الرئيسي للدخل، ولكننا نعتقد أن اقتصادنا في المستقبل مضمون حتى دون النفط، عن طريق الاستثمار المدروس.

إلا أن رفضنا الانضمام الى الأرجنتين ليس تكتيكا للمساومة. إننا لا ننتظر تغييرا جوهريا في اقتصاد الأرجنتين أو سياساتها أو وجهة نظرها. إننا شعب بريطاني قادر على تقرير مستقبله ومصمم على ذلك. ولولا إدعاء الأرجنتين بالحق في الجزر واعتمادنا على المملكة المتحدة في توفير الحماية العسكرية لكنا قد بدأنا نسعى الآن الى الاستقلال في إطار الأمم المتحدة. وهذه لجنة معنية بإنهاء الاستعمار. وأسألها أن تتقبل حقيقة أن الأرجنتين هي التي ترغب في استعمارنا وليست بريطانيا. والأرجنتين هي التي تعترض كل خطوة نحو الاستقلال، والأرجنتين هي التي يجب أن تتخلى عن إدعائها بالحق في السيادة على جزر فوكلاند.

ومما يؤسفني أنه وفقا للتقارير الصحفية هناك اقتراح بأن يتضمن دستور الأرجنتين الجديد عبارة تدعي الحق في السيادة على بلدان تابعة لبريطانيا في جنوب المحيط الاطلسي. لقد أوضحنا أننا نريد أن نبقى بريطانيين. إن لنا حقا في تقرير المصير، وهو مبدأ رئيسي في العلاقات الدولية وحكم رئيسي من أحكام ميثاق الامم المتحدة.

وإنني أعتقد أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي أمامنا للتوصل إلى حل سلمي لمشكلة جنوب المحيط الاطلسي. إلا أن حكومة الارجنتين لا تحترم رغباتنا. بالنسبة لبلد له حكومة ديمقراطية، يبدو أنه ليس لديه القدرة الواضحة على قبول أحد أهم مبادئ الديمقراطية: الحق في حرية الاختيار. إننا في جزر فوكلاند لدينا دائما حكومة ديمقراطية، لكن حتى إذا كانت للأرجنتين حكومة ديمقراطية بمثل قدم حكومتنا، فإننا لا نزال غير مهتمين بتوكيدهم الصداقة. إن لدينا كل ما يبرر عدم الثقة بهم. في الماضي ترك جزريون جزر فوكلاند وذهبوا للعيش في الأرجنتين، تماما كما جاء أرجنتينيون للعيش في جزر فوكلاند حيث أصبحوا جزءا لا يتجزأ من المجتمع. لقد اتيحت لهم الحرية ليقرروا ما يريدون أن يفعلوه وقد اختاروا طريقهم. ونحن أيضا نريد الحق في تقرير مستقبلنا.

لقد ظل أبناء جزر فوكلاند طيلة سنوات يحضرون إلى هذه اللجنة ليطلبوا بأن توضع رغباتهم في الاعتبار. وهذه أول زيارة لي للأمم المتحدة ، وآمل ألا تكون الأخيرة؛ ولكن إذا لم أعد مرة أخرى، فإن هناك أكثر من ٠٠٠ ٢ فرد آخر سيتطوعون بسرور للمجيء لمخاطبة هذه اللجنة. إننا لسنا سياسيين محترفين، ولكن ما نقوله يصدر عن قلوبنا. لسنا بحاجة إلى القسر لكي نتكلم في هذه اللجنة. إن لدينا سكانا متزايدين، والقادمون الجدد إلى جزر فوكلاند يندمجون في مجتمعنا ويتبعون طريقة معيشتنا ويعتنقون مثلنا. وإن رغبة الشعب في التكلم هنا لن تضعف؛ ولا يمكنها إلا أن تقوى

في السنوات المقبلة. نحن لسنا أرجنتينيين، ولن نكون أبدا أرجنتينيين.

إن المبعوثين الى هذه اللجنة يعيشون حياة من اختيارهم في البلدان التي ولدوا فيها في ظل حكومة من اختيارهم. وأنا وزملائي نعيش أيضا حياة من اختيارنا في بلد ولدنا فيه في ظل حكومة من اختيارنا. ونحن نناشد هذه اللجنة، التي تعمل بمقتضى ميثاق الامم المتحدة الذي من أحد مبادئه مبدأ تقرير المصير، أن تؤيد حقنا في أن نقرر مستقبلنا.

لقد أحضرنا معنا تقريرا حكوميا يتناول عددا من الموضوعات، بما في ذلك الوضع الاقتصادي في جزر فوكلاند، ونسخ من هذا التقرير متاحة في آخر القاعة، وأنا واثق بأن المبعوثين سيجدون فيها ما يهمهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ما لم يكن هناك أعضاء في اللجنة يرغبون في التكلم أو توجيه أسئلة إلى الملتمسين، فإنني أشكر السيد لوكستون والسيدة تيغارت على المعلومات التي قدماها إلينا.

ترك السيد لوكستون والسيدة تيغارت المقعدين المخصصين لهما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا، الذي سيعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/AC.109/L.1819.

السيد تيهيرا باريس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرف فنزويلا مرة أخرى أن تقدم، بالاضافة الى شيلي وكوبا، مشروع القرار بشأن هذه المسألة، الوارد في الوثيقة A/AC.109/L.1819. وبهذه الطريقة نبدي التزامنا الثابت بقضية إنهاء الاستعمار ورغبتنا في الإسهام في تسوية النزاع بشأن السيادة على جزر مالفيناس، وهو نزاع يؤثر على بلدين صديقين، الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

تود فنزويلا أيضا أن تؤكد مجددا اقتناعها بأن الطريقة الوحيدة لإنهاء الوضع الاستعماري الخاص بجزر مالفيناس هي التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية، وفي هذا الشأن، نعرب عن أملنا أن ينفذ في وقت مبكر قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠)، وبخاصة فيما يتعلق باستئناف المفاوضات بشأن السيادة.

إن النص الذي نعرضه اليوم مطابق تقريبا لقرار العام الماضي. ونأمل أن يحظى بتأييد جميع أعضاء اللجنة وذلك بما يعود بالنفع على الأطراف المعنية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة للسيد غويدو دي تيلا، وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الأرجنتينية.

السيد دي تيلا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إنني ممتن للفرصة التي أتيحت لي للمشاركة في هذه المناقشة.

أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم للجنة، وهي الرئاسة التي تعد دليلا على الاعتراف بالتزام بلدكم بعملية إنهاء الاستعمار. وإنني أهنئ أيضا سائر أعضاء مكتب اللجنة وموظفي الأمانة العامة على تفانيهم وعملهم الشاق.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري، بصرف النظر عن مسائل الاتفاق أو الخلاف، للملتمسين، السيدة تيغارت، والسيد لوكستون، والسيد باترسون، والسيد سكوت، لحضورهم اليوم، وإنني ممتن أيضا لرئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب في بلدي لوجوده هنا.

سيتناول بياني مسألة جزر مالفيناس من ثلاث وجهات نظر.

أولا، أود أن أذكر ببعض الجوانب التاريخية والقانونية للمسألة محل النظر اليوم.

ثانيا، أود أن أتناول العلاقات الراهنة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة والحالة في جنوب

المحيط الأطلسي، وبخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد السمكية، والهيدروكربون، والاقتراح الأرجنتيني بإزالة الألغام من جزر مالفيناس.

وأخيرا، سأتناول الموضوع الذي يشغل اهتمامنا الخاص والذي يتعلق بسكان الجزر الحاليين والنهج الأرجنتيني للعلاقات معهم.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، أود أن أقول ما يلي: إن حقوق السيادة للجمهورية الأرجنتينية على جزر مالفيناس، وجزيرة جورجيا الجنوبية، وجزيرة سندوتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها تستند الى أسس تاريخية وقانونية صلبة طرحها بلدي بوضوح في هذه اللجنة، وفي الجمعية العامة وفي محافل دولية أخرى.

إن جزر مالفيناس تشكل جزءا لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين، واستعادتها قضية مستمرة لا يتخلى عنها بالنسبة للشعب الأرجنتيني كله. ومن ثم، ستواصل حكومة بلادي بذل جهودها الدبلوماسية في جميع المحافل الى أن يجيء الوقت الذي تتم فيه استعادة هذه الأراضي.

لقد اعترفت الجمعية العامة في قراراتها ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) و ٩/٣٧ من بين قرارات أخرى، بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة وقضت بأن النزاع ينبغي أن يحل عن طريق المفاوضات بين الطرفين، مع مراعاة مصالح سكان الجزر. وطلبت هذه اللجنة والجمعية العامة في مناسبات عديدة من كلا البلدين استئناف المفاوضات بشأن السيادة وأعلنتا أن طريقة إنهاء استعمار جزر مالفيناس هي بتحقيق الحل السلمي.

وقد أوضحت اللجنة والجمعية العامة في قراراتهما أن مسألة مالفيناس حالة خاصة ينبغي أن تحل وفقا لأهداف وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، التي تتضمن المفاوضات بين الأطراف، والقرار ١٥١٤ (د-١٥). وينص ذلك القرار في الفقرة ٦ منه على ما يلي:

"كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لأي بلد تكون متنافية مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه."

إن حقيقة الأمر هي أن جزر مالفيناس، التي هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الأرجنتينية، احتلت بالقوة في عام ١٨٣٣، وطردت السلطات الأرجنتينية والمواطنين الأرجنتينيين منها واستعيض عنهم برعايا بريطانيين.

وهنا أود أن أدلي بملاحظة فيما يتعلق بعدد الناس الذين طردوا منها. لو كان ٢٥ فردا طردوا منها، إذن ، وبمعدل نمو سكاني طبيعي - وهو ما بين ١ و ٢ في المائة - لكانوا اليوم يمثلون أكثر من ١ ٥٠٠ فرد. إن ما نحن بحاجة الى مراعاته ليس مجرد عدد الناس الذين طردوا، ولكن العدد الذي كانوا سيمثلونه الآن. إن السكان الذين طردوا، مع أن عددهم قد يكون صغيرا، لو كانوا قد تطوروا بشكل طبيعي، لمثلوا الآن جميع السكان تقريبا. وهذا هو سحر الفائدة المركبة.

وأعربت الأرجنتين على الفور عن احتجاجها عقب أحداث عام ١٨٣٣. ولم تقبل الأرجنتين على الاطلاق هذه التطورات، وطالبت على الدوام باستعادة الجزر. ولم يقلل مرور الوقت والاحتلال البريطاني المستمر من حق بلادي في السيادة، وذلك في جملة أمور لأن احتجاجات الأرجنتين لدى المملكة المتحدة أبقت المسألة حية وقائمة منذ عام ١٨٣٣.

وفيما يتعلق بالإعلانات الصادرة عن محافل دولية أخرى، أود أن أبرز الاهتمام الثابت والمتواصل الذي أولته منظمة الدول الأمريكية لهذا النزاع. ففي إعلان منظمة الدول الأمريكية الصادر بشأن هذه المسألة عن اجتماع رؤساء الدول والحكومات المعقود في شهر حزيران/يونيه، دعت المنظمة الطرفين مرة أخرى الى استئناف المفاوضات من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، الى حل سلمي للنزاع على السيادة، وأكدت من جديد أن المسألة محط اهتمام مستمر لدى نصف الكرة بأكمله. وينبغي رؤية ذلك في سياق اشتراك بلدان أمريكا اللاتينية

كوبا وشيلي وفنزويلا في تقديم قرار اللجنة، الذي يستحق منا غاية الشكر.

وفيما يتعلق بالجانب الثاني الذي أنوي تناوله، أود أن أشير الى أن العلاقات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة قد تعززت منذ استئنافها في عام ١٩٩٠، مما يتيح التوصل الى تفاهم متنام في المجالات الهامة. فعلى سبيل المثال، تعقد سنويا مشاورات سياسية على مستوى رفيع. والبلدان كلاهما عضوان في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وفريق استراليا المعني بالأسلحة الكيميائية. وأصبحت الأرجنتين ثالث أكبر سوق للصادرات البريطانية في أمريكا اللاتينية. وحدث انتعاش قوي في النشاط الاقتصادي والتجاري الثنائي، وعززت الاتصالات الجارية بين الشركات البريطانية والأرجنتينية والمتعلقة بإنشاء اتحادات مالية في مختلف المجالات. وقد ازدادت الاستثمارات البريطانية زيادة كبيرة في الميادين المتصلة بتقديم الخدمات. فمنذ عام ١٩٩٠ نمت استثمارات بريطانيا العظمى نموا ملحوظا، واقتربت بريطانيا العظمى من الاضطلاع بالدور الذي اضطلعت به في أوائل هذا القرن.

ويشترك البلدان في نفس الآراء في المسائل الداعية الى قدر أكبر من الخلاف والمطروحة على الساحة الدولية، ونحن نذود عن المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والمساواة أمام القانون بنفس القوة والإيمان.

والبلدان متحالفان على مختلف المستويات. فقد شاركت قواتنا معا في حرب الخليج وتشارك معا في عمليتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وكرواتيا.

وفي جنوب الأطلسي، حدث تطور مستمر صوب التعاون. وتحمي الصيغة السيادية أسس التفاهم التي تم التوصل اليها. واستطاع البلدان، في ظل هذه الصيغة، التحرك صوب صيغ للتعاون دون المساس بمواقفهما المختلفة أو التلميح بقبول موقف الطرف الآخر أو الاعتراف به. ولكن من المستحيل قطع شوط كبير في التعاون قبل أن نحدد لب المشكلة. هذا ما نحتاج أن نفعله.

وحينما يتعلق الأمر بالحفاظ على الموارد السمكية في جنوب المحيط الأطلسي، أود الإشارة، كما فعل عدد من الملتمسين، الى العمل الذي تضطلع به اللجنة الأرجنتينية - البريطانية للمصائد السمكية منذ انشائها قبل أربع سنوات. فما برح البلدان يتبادلان المعلومات عن أنشطة صيد السمك في المناطق البحرية لجنوب المحيط الأطلسي من أجل الحفاظ على أهم الأنواع السمكية في أعالي البحار.

وبهذه الروح، نظرت اللجنة خلال اجتماعاتها الأخيرة في أسس التفاهم المقترحة من أجل وضع إطار للتعاون على المدى الأطول بغية ضمان الحفاظ على الموارد السمكية في المنطقة. وقد يقتضي تحقيق هذا بذل جهد كبير، ولكن يمكن تحقيقه، ونحن نريد تحقيقه.

وتواصل الحكومة الأرجنتينية تحليل صيغ لاتفاق على المصائد السمكية، رغم أنها تأمل ألا يكون هذا الاتفاق إجراء منعزلا وأن يتحقق في سياق أسس التفاهم على مسائل أخرى متصلة بجنوب المحيط الأطلسي يمكن على أساسها تحقيق التعاون المنشود.

وكما أشار الملتمسون، أخذ التعاون في مجال صيد الأسماك يصير مقبولا كمبدأ عام من جانب الطرفين. وهذا يمثل تقدما كبيرا ينبغي، في رأينا، مده الى مجالات أخرى.

إن التعاون في مجال مصائد الأسماك والحفاظ عليها دفع الأرجنتين والمملكة المتحدة في شهر أيار/مايو الماضي الى الإعلان عن اتخاذ إجراء متواز لإغلاق مصائد الحبار. وبذلك أبدت الحكومتان قدرتهما على التنسيق ودرجة كبيرة من المسؤولية فيما يتعلق بهذا المصدر.

وأود أن أؤكد على أن الأرجنتين تعالج المسائل المتصلة بلجنة صيد الأسماك من منطلق المحافظة. ويتجلى ذلك في القانون الوطني لصيد الأسماك، الذي ينظم تصدير الموارد وفقا لمبدأي المحافظة والترشيد. وعلى هذا الأساس، تقرر السلطات الأرجنتينية لصيد الأسماك اجراءات منح رخص صيد السمك بما يتناسب مع القدرة البيولوجية

للأنواع السمكية وضغط صيد الأسماك المستمر وفقا للبيانات التي توفرها البحوث المستمرة والتقييم العلمي.

وتأمل الحكومة الأرجنتينية أن يكون هذا المثال على التعاون بين البلدين في المحافظة على الموارد السمكية أساسا للاتفاقات على مسائل أخرى في جنوب المحيط الأطلسي نجري بشأنها محادثات مع المملكة المتحدة.

ومن الجدير بالملاحظة أن الإنهاء المبكر لموسم صيد الحبار وهو الإنهاء الذي أصدرته السلطات الأرجنتينية لصيد الأسماك وتراقبه عن كثب القوات البحرية، مما يدلل على التزام بلادنا بصيد الأسماك بصورة تنم عن المسؤولية.

وفيما يتعلق بالهيدروكربونات أبلغت الحكومة الأرجنتينية المملكة المتحدة أنها على استعداد لاستكشاف صيغ للتعاون تتيح التوصل الى نهج بناء إزاء هذه المسألة. ولهذا السبب، لن نقبل أي تنقيب عن البترول أواستغلاله في المناطق المتنازع عليها دون وجود تفاهم مسبق على التعاون بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وابتغاء التوصل الى هذا التفاهم سنجتمع مع المسؤولين البريطانيين في يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه في بوينس آيرس في إطار الاجتماع الثالث للفريق الرفيع المستوى. ونحن على ثقة من أننا سنتمكن في تلك المناسبة من وضع الأساس لإيجاد حل مرض بصورة متبادلة دون المساس بموقف أي من الطرفين فيما يتعلق بالسيادة على المناطق المتنازع عليها أو الاختصاص البحري فيها، لأن أي ترتيب حول هذه النقطة اذا تم التوصل اليه شملته ما تسمى "المظلة السيادية". وستكون المفاوضات صعبة، وقد تكون لفشلها آثار ضارة خطيرة جدا، سأشير اليها فيما بعد.

وأود أن أبرز العرض الذي قدمته حكومة الأرجنتين الى المملكة المتحدة - وهو عرض لم يرد ذكره من قبل - بأن تتولى مسؤولية إزالة الألغام التي زرعت في جزر مالفيناس خلال الصراع عام ١٩٨٢. إن هذا العرض يتمشى مع روح القرار ٧/٤٨، حول المساعدة في إزالة الألغام، الذي شاركت الأرجنتين في تقديمه واتخذته الجمعية العامة بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ دون تصويت.

وتحقيقا لهذه الغاية، جرت اتصالات بغية وضع التفاصيل الضرورية لتنفيذ هذا الإجراء. وفي الوقت الذي ندرك فيه المستوى العالي من الصعوبة التقنية التي ينطوي عليها تنفيذ هذه المهمة على أكمل وجه، فإننا نأمل في تحقيق أعلى معيار ممكن في تنفيذها، ويمكنني أن أؤكد للجنة أننا سننجح بالفعل. وقد تحداني الملتمس السيد لوكستون بأن أكون أول من يعبر حقول الألغام، وبالتالي من الواضح أن لدي اهتماما شخصيا بهذه المسألة. واتخاذنا لهذه المبادرة بشعور من الأولوية العالية يدل على الاهتمام الخاص الذي توليه حكومة الأرجنتين لشواغل سكان الجزر.

واسمحوا لي بأن أشرح الأسباب الداعية لفكرة إزالة الألغام. من الطبيعي أننا نشعر بالمسؤولية عن زرع الألغام، وكان من الواضح لنا من المنشورات التي أصدرها سكان الجزر أن وجود الألغام مثل مشكلة يومية، وينبغي إزالتها بصورة منهجية، وهذا بالتحديد ما دفعنا الى ذلك. ونحن نأمل في أن تحظى هذه الالتفاتة بالتقدير. وألاحظ عدم تعليق أي من الملتمسين عليها، ولكننا سنواصل بذل جهودنا.

وفي الوقت ذاته، أحرز تقدم في إيجاد الثقة في المجال العسكري. إن تفاهم ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ قد أدى إلى المزيد من التقدم صوب تطبيع الحالة العسكرية في جنوب الأطلسي.

وفي هذا السياق، نأمل في مواصلة التقدم صوب القضاء الكامل على القيود التي استمرت منذ نهاية صراع عام ١٩٨٢ حتى تسود الثقة المتبادلة جميع مناحي العلاقات الثنائية.

وعلى الرغم من مجالات التقدم هذه - وهي في الواقع هامة جدا - حدثت نكسات ليست بالهينة في مجالات أخرى. في المقام الأول، لم تحسم حتى الآن المسألة الأساسية التي يقوم عليها النزاع والأسوأ من ذلك مسألة التفاوض. ولهذا نعيد التأكيد في هذه المناسبة للمملكة المتحدة أننا على استعداد

لاستئناف المفاوضات. وهذا لا يعني بالضرورة أننا نقر بأي شيء مقدما، ولكن ببساطة إننا على استعداد للجلوس حول طاولة المفاوضات. وأنا شخصيا أود أن أتمكن من الجلوس مع الملتمسين الذين سبقوني في الكلام بغية الرد على بعض الأشياء التي ذكروها والكلام معهم. وكما قلت، إن الجلوس إلى طاولة المفاوضات لا يعني إقرارنا بأية نقاط. إنه يعني ببساطة تناول فنجان من الشاي أو القهوة وتجاذب أطراف الحديث.

وبالإضافة إلى الافتقار إلى التقدم نحو تسوية، أجد لزاما علي أن أشير إلى التدابير القانونية التي اتخذتها بريطانيا في منطقة جزيرتي جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية في عام ١٩٩٣. وعلى النحو المبين في الوثائق الرسمية لهذه المنظمة، لقد احتجت الأرجنتين على هذه التدابير ورفضتها بقوة فهي توجد عنصرا من الشك الخطير جدا لأننا لا نعرف التبعات التي ستترتب عليها - ما إذا كانت هذه هي نهاية القصة فيما يتعلق بالمطالب أو ما إذا اتخذ مزيد من التدابير.

إن الحالة في المنطقة أصبحت أكثر تعقدا نتيجة اتخاذ المملكة المتحدة تدابير تنظيمية إضافية بشأن صيد الأسماك. وهذه الضوابط قد اتخذت على الرغم من أنه في ٧ أيار/مايو ١٩٩٣ وافقت الحكومتان، في إطار صيغة حماية السيادة، على استئناف جهودهما في إطار اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية لأنتاركتيكا بغية كفالة الحفاظ الفعال على الموارد في هذه المياه. ونحن نرى أن هذه تدابير لا تتسق مع اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية لأنتاركتيكا وستعني دونما شك نقل النزاع الثنائي إلى معاهدة أنتاركتيكا. وهنا، في اعتقادي، يكمن خطر تلك المبادرة البريطانية الانفرادية، غير الضرورية حقا.

وإذ أعود إلى مسألة البترول، إذا، كما سبق أن قلت، لم يتم التوصل إلى اتفاق في المفاوضات الوشيكة مع المملكة المتحدة واختار ذلك البلد أن يصدر قرارا انفراديا فإن الحالة الناشئة عن ذلك ستكون لها تبعات سلبية جدا.

إن الاستغلال الانفرادي من جانب أحد الطرفين للموارد غير المتجددة في المنطقة محل النزاع من شأنه أن يقوض معايير ومبادئ القانون الدولي التي تنشئ التزاما بالامتناع عن استغلال الموارد غير المتجددة للإقليم إلى أن تتم تسوية أي نزاع بشأن سيادته. هذا هو تفسير المجتمع الدولي لهذه الحالة وقد ورد هذا بشكل واضح في قضية جزر مالفيناس في قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، فالجمعية العامة

> "تدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء مرور الجزر بالعملية الموصى بها في [قراري الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د-٢٨)]." (القرار ٤٩/٣١، الفقرة ٤)

ولهذه الأسباب إن حكومتي عازمة على اتخاذ جميع الإجراءات القانونية والقضائية التي تقضي بها الحاجة، على الصعيدين الداخلي والدولي، للحيلولة دون الاستغلال الانفرادي للثروات الهيدروكربونية في المنطقة محل النزاع في حالة عدم إمكان التوصل إلى ترتيب ثنائي. وقد أبلغت الحكومة الأرجنتينية هذا العزم للحكومة البريطانية ولصناعة البترول. وأي شركة تقوم بهذه الأنشطة في تلك المنطقة ستتحمل التبعات القانونية لتجاهل هذا التحذير.

أنتقل الآن إلى الجانب الثالث الذي أشرت إليه آنفا، وهو العلاقات مع الجزر، وبصفة خاصة مع أهالي الجزر. ومن هنا، أود، من خلال الملتمسين، أن أخاطب أهالي الجزر بلغتهم.

(تكلم بالانكليزية)

إن قرارات الجمعية العامة ولجنة إنهاء الاستعمار تحدد بوضوح أن الأرجنتين والمملكة المتحدة هما الطرفان الوحيدان في النزاع. إن أهالي الجزر لا يتمتعون بمركز مماثل لكن لهم تأثير على الحكومة البريطانية وبصفة خاصة على برلمانها الذي يتعين عليه أن يحل هذه المسألة مع حكومة الأرجنتين وبرلمانها. والأرجنتين تأخذ في اعتبارها

هذه الحقيقة لدى تصديها للحاجة إلى تسوية الخلاف. إننا نفعل ذلك لأننا ندرك أنه من غير المتصور موضوعيا تناول هذه المسألة دون مراعاة بعدها البشري. لذلك، مع أننا لا نقر بأن أهالي الجزر لهم حق الاعتراض، فإننا نعتزم أن نحقق تفهما أكبر لأسلوب حياتهم ووجهات نظرهم بغية التوصل إلى اتفاقات لمصلحة جميع المعنيين. وندرك إدراكا كاملا تأثيرهم على قرارات البرلمان البريطاني.

إن إقامة صلات مباشرة بأهالي الجزر ضرورية لسياستنا بهذا الشأن. وتحقيقا لهذه الغاية نود أن ننظر معا في المجالات التي يمكن فيها الشروع في الاتصالات في الأمد القصير لمنفعة الذين يعيشون في الجزر والبلد الأم وللوفاء باحتياجاتهم الحالية.

إننا مستعدون لبناء جسور التفاهم. وإننا على استعداد لبذل الجهود من أجل إقناعهم بأن موقفنا ليس عادلا فحسب بل مفيدا لهم أيضا.

خلال دورة اللجنة الخاصة في العام الماضي أثار أحد الملتمسين، وهو السيد تيري بيك، عدة نقاط بشأن مسألة الحفاظ على أسلوب حياة أهالي الجزر. وقد ارتجلت إجابة قائلا إننا بإمكاننا أن نلبي مطالب أهالي الجزر بالنسبة لمعظم المسائل. وبوسعي الآن أن أقول هذا بناء على معلومات كاملة وعلى أساس تحليل كامل لكل نقطة من النقاط التي ذكرها وعددها ١٤ على ما أذكر.

وأكرر أن بوسعنا الآن أن نتفق على معظم المسائل، لأنها تتسق مع مؤسساتنا الحرة - السياسية والاقتصادية. وباختصار بوسعنا أن نكفل تماما احترام طريقتهم في الحياة. لذلك أؤكد أننا على استعداد للكلام عن مضمون هذه المسائل وعلى وجه الخصوص عن إيلاء الاعتبار للمحاكم المحلية والنظام الضريبي المحلي وصون حقوق الملكية لأهالي الجزر ونظامهم التعليمي الخاص بهم، والنقل والاتصالات وتوزيع الدخول واتخاذ القرارات بشأن الموارد، على سبيل المثال.

وفي هذه المرحلة أود أن أذكر بأن دستور الأرجنتين، المصدق عليه في عام ١٨٥٣، يتوخى نظاما اتحاديا بموجبه يكون لكل مقاطعة دستورها الخاص بها. وهذا النظام يضمن في كل حالة الاستقلال الذاتي للحكومة المحلية وإقامة العدالة ونظام التعليم. ولكل مقاطعة مؤسساتها المحلية الخاصة بها وهذه المؤسسات هي التي تحكم المقاطعة. وهي تنتخب حكامها ومشرعيها وسائر المسؤولين في الإقليم دون تدخل من الحكومة الاتحادية.

وفيما يتصل بحقوق الملكية، إن جميع سكان جمهورية الأرجنتين يتمتعون بحق الانتفاع بممتلكاتهم بحرية.

أذكر هذه الأمثلة لإبراز أن قصدنا للمناقشة الجادة للحفاظ على طريقة أهالي الجزر في الحياة أمر تدعمه تجربتنا الدستورية. إن استعدادنا لتبادل وجهات النظر قوي الآن كما كان في عام ١٩٩٣. بل إننا على استعداد لتحليل السمات الخاصة حسب الاقتضاء.

وإذ قلت ذلك أنتقل الآن إلى أمور أخرى. إننا ما زلنا نقوم بتيسير الاتصالات الجوية بين الجزر وقارة أمريكا الجنوبية. ونحن نرخص بالقيام برحلات جوية ونسهل القيام بها من جانب شركة الطيران الشيلية من بونتو اريناس، شيلي، إلى الجزر، مع التوقف الاختياري في ريو غاييغوس، الأرجنتين. ونحاول الترويج لرحلات جوية مماثلة من أوروغواي إلى الجزر. وبالطبع، نحن نفضل الصلات المباشرة، ولكن ثاني أفضل حل هو القيام برحلات من البلدان المجاورة، التي تربطنا بها علاقات طيبة جدا.

وعلى الرغم من أن الحكومة الأرجنتينية تقوم بتسهيل الاتصالات بين الجزر وقارة أمريكا الجنوبية، ينبغي أن يكون مفهوما أنه لا توجد بدائل منطقية أو ناجعة للاتصال المباشر بإقليم الأرجنتين القاري. إن الحالة قد أصبحت غريبة جدا. إننا نجد أن أهالي الجزر - وليس فقط واحد أو اثنين بل عدد كبير من السكان الذين يأتون لزيارة أقاربهم أو لتفقد استثماراتهم - يأتون إلى بلدنا عن طريق بونتو اريناس بطريقة باهظة الكلفة والصعوبة.

وفيما يتصل بالمعلومات التي تنشرها الصحافة عن احتمال تعويض أهالي الجزر، أود أن أدلي بالملاحظات التالية. إن هذا ليس اقتراحا أرجنتينيا، ولم يكن فكرة أرجنتينية أصلا، لكن حكومتي على استعداد للنظر فيها، إذا اقتضى الأمر، في سياق العملية المقبلة لإعادة سيادة الجزر وعلى أساس أن التعويض لا يعني أن يتخلى أي واحد من أهالي الجزر عن دياره أو أن يغير أسلوب حياته.

لقد سمعت أن بعض الملتمسين غير متحمسين لهذه الفكرة. ولا أعرف ما إذا كان ذلك لأنهم يعتقدون أنه ليس لدينا المال أو أن شعبنا سيواجه معارضة، أو لأنها مرفوضة رفضا باتا. إنني لا أعتقد أنه مما يؤذي المشاعر أن تتضمن بعض التعويضات النقدية، كجزء من الصفقة التي تحترم طريقة العيش وتعطي مركزا خاصا للسكان. ولقد كان هذا ما فكرت به الحكومة البريطانية في السبعينات؛ وأعتقد أن الفكرة كانت دفع مبلغ إجمالي لسكان الجزر يبلغ حوالي ٧ ملايين جنيه استرليني. ولكن هذه لم تنفذ. وهذا أمر اعتيادي. يجب إدراج التعويض النقدي. إنه ليس رشوة. إننا نعرف أنه لا يمكننا رشوة شعب له أسلوب معيشي معين، قوة انتمائه إلى وطنه كتلك التي وصفتها، مثلا، السيدة ويندي تيغارت. إنها مؤثرة جدا، ولا نريد أن نتدخل في ذلك.

يتعين علي أن أشكر أيضا السيد لوكستون، لأنه في مسودة بيانه تكلم عن "خططي الملتوية" وعندما أدلى ببيانه حذف عبارة "الملتوية". وعلي أن أشكره لأن تحسنا طفيفا طرأ في هذه الجلسة.

بعض الناس في الجزر يقولون إنهم لا يريدون إجراء أي حوار ما لم نتنازل عن دعوانا أولا. ومن شأن ذلك أن يكون متسلسلا غير رشيد. ويتعين علينا أن نبدأ بالاتفاق على ألا نتفق ونمضي على هذا الأساس. وإذا اجتمعنا حول طاولة فإننا لا نمح أي شيء ولا نتنازل عن أي نقطة؛ إننا ببساطة نجلس حول الطاولة. وهذا كل ما في الأمر. وإذا أرادوا إقناعنا، فإن عليهم أن يجتمعوا معنا، وليس مرة في السنة فحسب، في هذه اللجنة. يتمثل جوهر استراتيجيتنا في إقناعهم، وإذا أردنا أن نفعل ذلك علينا أن نجتمع معهم أيضا. وأعتقد بأن هناك آراء مختلفة في الجزر بشأن بعض هذه المسائل. وإنني على اقتناع بأن هناك في الجزر وجهات نظر أكثر واقعية تمكننا من مواصلة نهجنا.

قبل أربعة أعوام انتخب المجلس تحت شعار "لا علاقات مع الأرجنتين على الإطلاق". وفي المرة الأخيرة كان الشعار "لا علاقات مع الأرجنتين على الإطلاق، باستثناء العلاقات في مجال الأسماك والنفط". وقد كان ذلك تغيرا كبيرا. فلقد انتظرنا طيلة ١٦٥ عاما لإيجاد حل لهذه المسألة. ونحن على استعداد لإنفاق ١٦٥ عاما أخرى لإقناع سكان الجزر بملاءمة اقتراحاتنا. ونحن نميل قليلا إلى جانب العناد.

إن حوارنا مع الجانب البريطاني ينبغي أن يجري بجدول أعمال مفتوح. فمثلا قد نناقش التجارة والمسائل البيئية، والرحلات الجوية المباشرة بين الجزر والأراضي الأرجنتينية القارية، والسياحة، والمخصصات السياحية، وتبادل الطلاب. وعلى سبيل المثال، ذكرت المسألة الأخيرة بصورة إيجابية أثناء التبادلات في المؤتمر الأرجنتيني البريطاني غير الحكومي المعقود في مندوزا بالأرجنتين. وجميع هذه الاقتراحات تؤكد على أننا على استعداد لتحليل جميع الخيارات والصيغ الممكنة التي تأخذ في اعتبارها هوية سكان الجزر ورفاههم. وعلى الرغم من أننا نعترف بهوية سكان الجزر وبأسلوب حياتهم، يتعين علينا أن نقول إن ذلك الجزء من طابعهم المحدد، الذي نريد احترامه، نتيجة للقرارات الإدارية المتخذة خلال الأعوام الـ ١٦٥ الماضية، بعدم السماح لنا بالاستثمار في الجزر أو الهجرة إليها، أو بزيارتها. هناك إذن نوع من الخلفية الإدارية المصطنعة التي تفسر الطابع المكثف لأسلوب الحياة. ولكن هذه حقيقة من حقائق الحياة، ونحن على استعداد تام لقبولها دون أي تغيير على الإطلاق.

(تكلم بالاسبانية)

لقد تغيرت الساحة الدولية تغيرا مثيرا منذ عام ١٩٨٢، وهذا يصدق أيضا بالنسبة للجزر، والمملكة المتحدة والأرجنتين.

فالأرجنتين اليوم بلد يتمتع بمؤسسات ديمقراطية سليمة تماما وباحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد اعترف بذلك بعض الملتمسين، بما في ذلك أقساهم، وهذا ما يعطينا ارتياحا كبيرا. وكونهم ذكروا هذا باعتباره شيئا حديث العهد لا يزعجنا، لأنه حقيقة تاريخية. الأرجنتين اليوم ذات مصداقية وتتمتع باحترام دولي. وقد فتحت سياستها الاقتصادية مرة أخرى إمكانية حقيقية أمام الاستثمار الأجنبي، مما يشجع النمو والرفاه العام. وسياستها الخارجية قد اكتسبت هيبة مجددة لأنها قائمة على التزام نشط بالسلم وبعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل، وبتأييد راسخ لمجلس الأمن. وهي في الوقت الحالي عضو غير دائم فيه، وبالمشاركة الفعالة في عمليات حفظ السلام وتطوير الأمن التعاوني في الأمريكتين.

وإذ تتصرف الأرجنتين وفقا لهذه السياسة فإنها قد أبرمت اتفاقات بشأن التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية مع البرازيل والسلطة الدولية للطاقة الذرية، وصادقت على معاهدة تلاتيلولكو، وهي طرف في الاتفاقات الإقليمية التي تحظر الأسلحة الكيميائية، وقد انضمت إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وألغت جميع مشاريعها الخاصة بالقذائف، موجهة أنشطتها الفضائية صوب الغايات السلمية وحدها. ونحن بذلك نسهم إسهاما لا يمكن إنكاره في كفالة أن تصبح منطقتنا من المناطق التي يسودها السلام الأكبر في العالم.

وفي الوقت ذاته، نتمتع في المنطقة بعلاقات دقيقة وودية وحميمة مع شيلي، وهي علاقات تعززت بالاتفاقات المبرمة في عام ١٩٩١. وقد ساعدت هذه الاتفاقات على إقامة مستويات جديدة من التعاون بين البلدين. إن دمج الهياكل الأساسية والدمج الاقتصادي والتجاري ينموان يوما بعد يوم. واستثمارات شيلي في الأرجنتين بلغت مستويات استثنائية، وهناك العديد من المشاريع المشتركة، مثل خط أنابيب الغاز الأرجنتيني الشيلي، الذي هو مثال على كيفية تغير العالم، لأن شركات أرجنتينية وشيلية وبريطانية وأمريكية ستشارك فيه. ومن الواضح أن هذا لم يكن متصورا قبل عشر سنوات لأربعة أسباب.

وهذا كله، الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار المتأني، يتضمن فوائد محددة بالنسبة للجزر. ولكن وجود القاعدة العسكرية البريطانية في مالفيناس شبح من الماضي، وتجاهل للسباق الدولي الجديد، والسباق الإقليمي الجديد والوقائع الأرجنتينية الجديدة. وهو يتضمن التعامي عن سقوط جدار برلين ونهاية النزعة الشمولية، ونهاية الفصل العنصري، وعملية السلام في الشرق الأوسط وتغيرات عميقة أخرى في أوقاتنا.

ونحن على اقتناع بأنه، مهما قيل، لا ينبغي لسكان الجزر أن يبالغوا، لأن موقفنا نحوهم قد تغير تغيرا كبيرا. إن الموقف الأرجنتيني الراهن، بما في ذلك الالتزام الثابت والواضح بحل سلمي خالص لجميع منازعاتنا مع المملكة المتحدة، يزيد من جعل الافتقار إلى الحوار أمرا لا يمكن الدفاع عنه وغير منطقي.

لا أود أن أختتم بياني دون أن أشكر اللجنة سلفا على تأييدها لمشروع القرار الخاص بالمسألة، وهو مشروع يمثل إعلانا آخر بالغ الأهمية لصالح حسم النزاع. وإنني واثق من أنه سيحظى بنفس التأييد الذي حظي به مشروع قرار العام الماضي.

إن الأرجنتين تعيد تأكيد رغبتها الراسخة في حسم المسألة وفقا لقرارات اللجنة والجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): هل يرغب أي من أعضاء اللجنة في التكلم قبل البت في مشروع القرار الذي عرضته فنزويلا؟

السيد عرضاوي (تونس) رئيس اللجنة الفرعية للأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنني أعرف أن الساعة متأخرة، ولكنني أود مع ذلك أن أقول بضع كلمات.

يقدر وفدي تمام التقدير المبادرة التي اتخذها السيد غويدو دي تيلا، وزير خارجية الأرجنتين، بالانضمام إلينا هنا وتعليل موقف بلده على نحو واضح لا غموض فيه.

لقد أبلغنا وزير الخارجية الآن كيف تسعى الأرجنتين الآن لحل مشكلة السيادة على جزر مالفيناس عن طريق المفاوضات والحوار السلمي، وبالطبع في إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إن النهج الذي يدعو إليه وزير خارجية الأرجنتين عنصر إيجابي حقا في السياسة الخارجية العامة لحكومة الرئيس كارلوس منعم الديمقراطية. وأن مبادرات الأرجنتين اللافتة للنظر على الصعيد الدولي، بما فيها مختلف مقترحاتها في المنظمات الدولية، مثال على سياسة الأرجنتين التي تتمثل في العمل من أجل السلم والأمن في العالم، وخصوصا الاقليم الذي يحظى باهتمام الأرجنتين الخاص.

وهذا هو سبب تقدير وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا، الذي تكرم بعرض مشروع القرار منذ لحظة. وقد ناشد اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، ويود وفدي أن ينضم إليه في ندائه هذا، لأن جميع الوفود هنا، كما قال بحق، صديقة للطرفين. ولهذا السبب ينبغي أن نشجعهما على الانخراط في حوار ومفاوضات في السعي من أجل حل سلمي. ويود وفدي أن يرى جميع أعضاء اللجنة يوافقون على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤيد وفدي مشروع القرار المتصل بمسألة مطالب الأرجنتين والمملكة المتحدة بالسيادة في هذا النزاع المستمر. ويحث مشروع القرار أيضا طرفي النزاع على تناول الحالة عن طريق التوفيق والحوار.

وأود أن أقدر، بينما أتكلم عن هذه المسألة، حضور وزير خارجية الأرجنتين وأن أعرب عن التقدير لجهوده ووجوده ونحن نتناول هذه القضية البالغة الحساسية والحيوية.

وسيواصل وفدي دعم أشقائنا في الأرجنتين وأصدقائنا البريطانيين وتشجيعهم على مواصلة السعي إلى إيجاد حل بالوسائل السلمية. ومع ذلك، إن المسألة التي أثرناها سابقا، عندما نُظر في هذه المسألة في عام ١٩٩٣، تتصل بحقيقة أن مشروع القرار بوضعه الحالي، يتجاهل عنصرا هاما من عناصر القضية - عنصر تقرير المصير الذي يثيره سكان الجزيرة. وقد أثرت مسألة السكان هذه في سؤالي لأحد الملتمسين. وستكون هذه القضية جديدة نظرا لنمو السكان.

وقد أشار وزير خارجية الأرجنتين إلى أنه إذا كان السكان أرجنتينيين أصلا بحكم الأرومة، إذن من الواضح أن الحجة هنا ستكون مختلفة. بهذا بينما نقدر مسألة أرومة السكان، نعتبر أيضا حقيقة أن سكان الجزيرة الخاصة هؤلاء موجودون طيلة ما يزيد على ١٦٥ سنة. ولهذا يثور سؤال يتعلق بتعريف المركز الاستعماري فيما يتصل بجزر فوكلاند، أو مالفيناس. بينما يتناول القرار كما هو عليه مسألة السيادة الاقليمية، يتجاهل مسألة تقرير المصير للجيل السادس لسكان الجزر، الذين قد لا تكون آراؤهم ووجهات نظرهم قد أخذت بعين الاعتبار.

ومع ذلك، نؤيد اقتراح ممثل تونس وسنصوت تأييدا لمشروع القرار كما هو فيما يتعلق بمسألة النزاع الجاري على السيادة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إذا لم يكن هناك أعضاء آخرون يرغبون في الكلام، سأعتبر، إذا لم يوجد أي اعتراض، أننا مستعدون لاعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/AC.109/L.1819 دون تصويت.

اعتمد مشروع القرار A/AC.109/L.1819.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل مواقفهم بشأن مشروع القرار الذي اعتمدناه توا.

السيد سينيلولي (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اتفق وفدي مع رغبة اللجنة في اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/AC.109/L.1819 بتوافق الآراء. وقد شاركنا أيضا في توافق الآراء في السنة الماضية، بينما استمعنا عن التصويت في سنوات سابقة على مشاريع قرارات مماثلة بسبب تحفظاتنا على العلاقة بين مضمون مشاريع القرارات هذه وولاية هذه اللجنة.

ورغم أننا قد شاركنا مرة أخرى في توافق الآراء، لا يزال وفدي متمسكا بنفس التحفظات. تنبع هذه التحفظات من أن مشروع القرار الذي اعتمدناه يركّز على نحو مضموني على مسألة السيادة على الاقليم التابع قيد النظر - وهو جزر فوكلاند (مالفيناس). ونعتقد أن مسألة السيادة هذه ينبغي تناولها على نحو سليم في محافل أخرى.

إن ولاية هذه اللجنة الاشراف على تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، كما ورد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠. ولا يوجد في القرار الذي اعتمدناه الآن ما يركز على المبدأ الوارد في الاعلان بأن جميع الشعوب من حقها تقرير مصيرها؛ بقوة حقها تقرر بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذا رأت هذه اللجنة أن المسألة المتصلة بجزر فوكلاند (مالفيناس) قضية سيادة وليست قضية حق تقرير المصير لشعوب الاقليم فإن من الأصح أن ننظر في إلغاء هذا الاقليم من قائمة الأقاليم التابعة. وفيما يتعلق بالنزاع على السيادة على هذا الاقليم، نعتقد أن مثل هذه النزاعات ينبغي تناولها في أماكن أخرى، لا في لجنة إنهاء الاستعمار.

وعلى الرغم من هذا التحفظ، وافقنا على هذا القرار لأننا ندرك أن هذا الاقليم يثور حوله نزاع دولي، ولا يمكننا أن نختلف على ضرورة حسم مثل هذه المنازعات سلميا عن طريق الحوار والتفاوض، وهو ما نرى أنه المرمى الأساسي لمشروع القرار الذي اعتمدناه.

السيد مدينا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفدي، تعليلا لموقف كوبا، أن يعرب عن تأييده التام لمطالب الأرجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس. إن سيادة الأرجنتين على هذا الاقليم، من وجهة نظر كوبا، لا يلابسها أي شك، ويحدونا صادق الأمل في أن يحل هذا النزاع عن طريق الحوار والتعاون بين الأطراف المعنية. وهذا ما دعانا إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة منذ لحظات.

السيد بنغالي (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلبت الكلمة لأعلل موقفنا من مشروع القرار الذي اعتمدناه توا. مرة أخرى يشارك وفدي في اعتماد مشروع القرار المتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) بتوافق الآراء، لأننا، في جملة أسباب، نؤمن بالتسوية التفاوضية والسلمية للمنازعات، سواء كانت وطنية أو دولية، وبصرف النظر عن طابعها أو منشئها.

ومن ثم، نؤيد الطلب الموجه في مشروع القرار إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، بالدخول في عملية حوار تستهدف الاسراع بحسم هذا النزاع على السيادة الذي طال أمده.

ويرى وفدي أيضا أنه فيما تسعى الحكومتان إلى حل سلمي للمسألة، ينبغي إيلاء الاعتبار الجاد لمصالح سكان الجزر، وفقا لأحكام المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، نعتقد أنه ينبغي في المستقبل أن يتضمن مثل هذا القرار إشارة إلى مسألة حق سكان الجزر في تقرير المصير، وهو أيضا وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالاعراب عن تقديرنا لجميع الملتمسين ولوزير خارجية الأرجنتين على المعلومات التي زودوا بها اللجنة هذا الصباح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل أن أختتم هذا البند، أود أن أعرب عن شكرنا لسعادة وزير خارجية الأرجنتين ولجميع الملتمسين الذين شاركوا في هذه المناقشة.

لقد انتهت اللجنة الآن من نظرها في البند.

ممثل أسبانيا طلب الادلاء ببيان، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد زولويتا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء اللجنة على الموافقة على طلب الوفد الاسباني بالاشتراك في هذه المناقشة. كما أننا ممتنون للأمانة العامة على إعداد وثيقة العمل A/AC.109/1195 بشأن مسألة جبل طارق، وإن كنا نأسف لأن وجهات النظر والمعلومات التي قدمتها سلطات بلدي لم تنعكس في الوثيقة بشكل كامل أو دقيق.

إن الأمم المتحدة، في قرارات متعاقبة اتخذتها الجمعية العامة وهذه اللجنة، أرست بكل وضوح المذهب المنطبق على مسألة جبل طارق، مؤكدة أن إنهاء استعمار ذلك الاقليم ليس قضية من قضايا تقرير المصير، وإنما هو استعادة السلامة الاقليمية لأسبانيا، عملا بالمبادئ الواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) - وهو دعامة عملية إنهاء الاستعمار التي طرحتها الأمم المتحدة.

أود أن أذكر أيضا بأن السلطات البريطانية والاسبانية تجري حاليا مفاوضات ثنائية على أساس الاعلان المشترك الموقّع في بروكسل في ١٩٨٤، بغية حل نزاعهما على جبل طارق، وهذه المفاوضات تتناول مسائل السيادة وتستهدف تشجيع التعاون الذي يحقق المنفعة المتبادلة. أود أيضا أن أشير إلى أن السلطات الاسبانية بينت في مناسبات عديدة استعدادها التام لضمان الاحترام الواجب لمصالح شعب جبل طارق المشروعة، والحرص في الوقت ذاته على المصالح المشروعة لسكان كامبو دي جبرالتر.

لقد دعي ممثلو سكان جبل طارق إلى الاشتراك في عملية التفاوض، واضطلعوا فيها فعلا بدور نشط حتى عام ١٩٨٨ حينما قرروا التوقف عن المشاركة. ونرجو أن يعيدوا النظر في هذا القرار ويشاركوا في العملية مرة أخرى بروح بناءة. ولئن كان من الواضح أن مبدأ تقرير المصير، وفقا مذهب الأمم المتحدة، لا ينطبق على مسألة جبل طارق، فإن الحكومة الاسبانية ترى أن من الضروري في عملية إنهاء استعمار الاقليم أن تؤخذ في الحسبان هويته. وخصائصه الفريدة، إلى جانب مصالح السكان المشروعة. والحكومة الاسبانية على استعداد تام لكفالة أن تكون كل هذه الجوانب مضمونة كما يجب في إطار حل تفاوضي نهائي للنزاع، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وباسم حكومتي، أود أن أعرب عن تحفظ بشأن موقف اسبانيا فيما يتعلق ببعض المزاعم التي قيلت اليوم في هذه اللجنة. إننا نحتفظ بحقنا في أن ننقل للجنة الردود والتوضيحات اللازمة، في الوقت الحسن ووفقا لما نتلقاه من تعليمات.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن لم يكن هناك أعضاء آخرون يرغبون في أخذ الكلمة، ومراعاة للطريقة التي تطورت بها المسائل، أقترح أن تواصل اللجنة النظر في هذه المسألة في دورتها القادمة، رهنا بأية توجيهات قد تصدر عن الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وأن تحيل اللجنة إلى الجمعية العامة جميع الوثائق ذات الصلة، تسهيلا لنظر اللجنة الرابعة في هذا البند.

إذا لم أسمع اعتراضا، سيتقرر الأمر على هذا النحو.

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥